النوع الأربعون

في معرفة معاني الأدوات التي يحتاج إليها المفسِّر

وأعني بالأدوات: الحروفَ وما شاكلَها من الأسماء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذلك من المهمَّات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام والاستنباط بحسبها كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤] فاستعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الباطل؛ لأنَّ صاحب الحق كأنه مستعلٍ يصرِّف نظرَه كيف شاء، وصاحبُ الباطل كأنه منغمسٌ في ظلامٍ منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُم بِرِزْقٍ مِّنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ﴾ [الكهف: ١٩] عطف على الجُمل الأُوَل بالفاء والأخيرة بالواو، لما انقطع نظام الترتّب؛ لأن التلطفَ غير مرتَّب على الإتيان بالطعام كما كان الإتيان به مترتباً على النظر فيه، والنظر فيه مترتباً على التوجُّه في طلبه، والتوجه في طلبه مترتباً على قطع الجدال في المسألة عن مدة اللّبث وتسليم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ . . .﴾ الآية [التوبة: ٦٠]. عَدَل عن اللام إلى (في) في الأربعة الأخيرة إيذاناً إلى أنهم أكثرُ استحقاقاً للمتصدَّق عليهم بمَنْ سبق ذكره باللام؛ لأن (في) للوعاء، فنبَّه باستعمالها على أنهم أحقَّاء بأن يجعلوا مظنَّة لوضع الصدقات فيهم، كما يوضع الشيءُ في وعائه مستقرًّا فيه.

وقال الفارسيّ: إنما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، ولم يقل: وللرقاب، ليدل على أن العبد لا يَملِك.

وعن ابن عباس قال: الحمد لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون: ٥] ولم يقل: في صلاتهم.

وسيأتي ذكرُ كثيرٍ من أشباه ذلك.

وهذا سردُها مرتبةً على حروف المعجم، وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف خلائقُ من المتقدمين كالهرويّ في «**الأُزْهية**»، والمتأخرين كابن أُم قاسم في «**الجنى الداني**»[1].

الهمزة:

تأتي على وجهين:

---

(١) «الجَنَى الداني في حروف المعاني» الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط المكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ م.

(**أحدهما**): الاستفهام وحقيقتُهُ طلبُ الإفهام، وهي أصل أدواته، ومن ثَمَّ اختصت بأمور:

أحدها: جوازُ حذفِها كما سيأتي في النوع السادس والخمسين.

ثانيها: أنها تَرِدُ لطلب التصوُّر والتصديق، بخلاف (هل) فإنها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصوُّر خاصة.

ثالثها: أنها تدخل على الإثبات، نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢]. ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. وعلى النفي، نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]. وتفيد حينئذ معنيين: أحدهما: التَّذكُّرُ والتنبيه كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥]، والآخر: التعجُّب من الأمر العظيم، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣]، وفي كِلا الحالين هي تحذيرٌ، نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦].

رابعها: تقديمها على العاطف تنبيهاً على أصالتها في التصدير، نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُوا۟ عَهْدًا﴾ [البقرة: ١٠٠]، ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ [الأعراف: ٩٧]، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس: ٥١]. وسائر أخواتها يتأخر عنه، كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة، نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾ [المزمل: ١٧]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. ﴿فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ [النساء: ٨٨].

خامسها: أنه لا يستفهم بها حتى يهجس في النفس إثباتُ ما يستفهم عنه، بخلاف (هل) فإنَّه لما لا يترجَّح عنده فيه نفيٌ ولا إثبات. حكاه أبو حيّان عن بعضهم.

سادسها: أنها تدخل على الشرط، نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لمعانٍ تُذكر في **النوع السابع والخمسين**.

فائدة: إذا دخلت على (رأيت) امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بمعنى (أخبرني) وقد تبدل (هاءً)، وخُرِّج على ذلك قراءة قنبل: (هأنتم هؤلاء) [آل عمران: ٦٦] بالقصر[(١)]. وقد تقع في القسم، ومنه ما قرئ [المائدة: ١٠٦]: (ولا نَكْتُم شهادةً) بالتنوين (آلله) بالمدّ[(٢)].

(**الثاني**): من وجهَي الهمزةِ أن تكون حرفاً ينادى به القريبُ، وجعَل منه الفَرّاء قولَه تعالى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾ [الزمر: ٩] على قراءة تخفيف الميم، أي: يا صاحبَ هذه الصفات[(٣)].

قال ابن هشام[(٤)]: ويبعده أنه ليس في التنزيل نداء بغير يا، ويقرِّبه سلامته من دعوى المجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حَقيقته، ومِنْ دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام:

---

(١) أي: فلا مَدّ بعد الهاء في ﴿هأنتم﴾. (٢) وهي قراءة شاذة.

(٣) قرأ عاصم وأبو عَمْرو وابن عامر والكسائي: أَمَّنْ مشددة الميم، وقرأ ابن كثير ونافع وحمزة: أمَن خفيفة الميم.

(٤) في «المغني» ص ١٨.

أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾ [الزمر: ٨]، فحُذِف شيئان: معادلُ الهمزة، والخبر.

أحـــد: قال أبو حاتم في كتاب «**الزينة**»(١): هو اسمٌ أكملُ من الواحد، ألا ترى أنَّك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد، جاز في المعنى أن يقوم اثنان فأكثر، بخلاف قولك: لا يقوم له أحد.

وفي الأحد خصوصيَّة ليست في الواحد؛ تقول: ليس في الدار واحد، فيجوز أن يكون من الدوابّ والطير والوحش والإنس، فيعمّ الناسَ وغيرَهم، بخلاف: ليس في الدار أَحدٌ؛ فإنَّه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأَحدُ في كلام العرب بمعنى الأوَّل وبمعنى الواحد، فيستعمل في الإثبات وفي النفي، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] أي: واحد، وأوَّل: ﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾ [الكهف: ١٩]، وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي، تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٥]، و﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾ [البلد: ٧]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ٨٤]، وواحد يستعمل فيها مطلقاً.

وأحدٌ يستوي فيه المذكر والمؤنث، قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. بخلاف الواحد، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة، وأَحدٌ يصلُح في الإفراد والجمع.

قلت: ولهذا وصف قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] بخلاف الواحد.

والأحدُ له جمع من لفظه، وهو الأحدُون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل اثنان وثلاثة.

والأحدُ ممتنعُ الدخول في الضرب والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب، بخلاف الواحد. انتهى ملخصاً. وقد تحصَّل من كلامه بينهما سبعةُ فروق.

وفي «**أسرار التنزيل**» للبارزيّ في سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور في كلام العرب أنّ الأحد يستعمل بعد النفي، والواحد بعد الإثبات، فكيف جاء (أحدٌ) هنا بعد الإثبات؟

قلنا: قد اختار أبو عُبيد أنهما بمعنى واحد، وحينئذ فلا يختصّ أحدهما بمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال (أحد) في النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعايةً للفواصل. انتهى.

وقال الراغب في «**مفردات القرآن**»(٢): أحدٌ يستعمل على ضربين: أحدهما: في النفي فقط، والآخر: في الإثبات.

فالأول لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثيرَ والقليل، ولذلك صحَّ أن يقال: ما من أحد فاضلين. كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

---

(١) «الزينة» ٢/ ٣٣ باب الواحد الأحد.

(٢) مادة: أحد.

والثاني، على ثلاثة أوجه:

الأول: المستعمل في العدد مع العشرات نحو أحدَ عَشَرَ، وأحدٍ وعشرين.

والثاني: المستعمل مضافاً أو مضافاً إليه بمعنى الأول، نحو: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٤١].

والثالث: المستعمل وصفاً مطلقاً، ويختص بوصف الله تعالى، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله وَحَدٌ، إلَّا أنَّ وحَداً يستعمل في غيره. انتهى.

إذْ: تَرِدُ على أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً للزمن الماضي وهو الغالب، ثم قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفاً، نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [التوبة: ٤٠]، أو مضافاً إليها الظرف نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾ [الزلزلة: ٤]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به، نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وكذا المذكورة في أوائل القَصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكُر).

وبدلاً منه، نحو: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦]؛ فإذْ بدل اشتمال من مريم، على حدّ البدل في: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنۢبِيَآءَ﴾ [المائدة: ٢٠]، أي: اذكروا النعمةَ التي هي الجَعْلُ المذكور، فهي بدل كلٍّ من كل، والجمهور يجعلونها في الأول ظرفاً لمفعولٍ محذوفٍ، أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً. وفي الثاني ظرفاً لمضاف إلى المفعول محذوفٍ، أي: واذكر قصةَ مريم، ويؤيد ذلك التصريحُ به في: ﴿وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وذكر الزمخشري أنها تكون مبتدأ، وخَرَّجَ عليه قراءةَ بعضهم: (لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين) قال: التقدير: (منُّه إذ بعث)، فـ«إذ» في محل رفع، كإذا في قولك: أخطَبُ ما يكون الأمير إذا كان قائماً، أي: لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين وقتَ بعثه. انتهى. قال ابن هشام[1]: ولا نَعْلَمُ بذلك قائلاً.

وذكَر كثيرٌ أنها تخرُج عن المضيّ إلى الاستقبال، نحو: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤]، والجمهور أنكروا ذلك، وجعلوا الآيةَ من باب: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩]، أعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلةَ الماضي الواقع.

واحتج المُثبِتون ـ منهم ابنُ مالك ـ بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنًى، لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عمل في (إذ)، فيلزم أن تكون بمنزلة (إذا).

---

(١) في «المغني» ص ١١١.

وذكر بعضهم أنها تأتي في الحال، نحو: ﴿وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١]، أي: حين تفيضون فيه.

فائدة: أخرج ابنُ أبي حاتم من طريق السُّدِّي، عن أبي مالك قال: ما كان في القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان.

الوجه الثاني: أن تكون للتعليل، نحو ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]. أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراككم في العذاب، لأجل ظلمتم في الدنيا.

وهل هي حرف بمنزلة لام العلة، أو ظرفٌ بمعنى وقت، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ؟ قولان، المنسوب إلى سيبويه الأول.

وعلى الثاني: في الآية إشكال، لأن (إذ) لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفاً لـ(ينفع)؛ لأنه لا يعمل في ظرفين، ولا لـ(مشتركون)؛ لأن معمول خبر (إنَّ) وأخواتها لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصِّلة لا يتقدم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة، لا في زمن ظلمهم.

وممَّا حُمل على التعليل: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]. ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ فَأْوُۥٓا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [الكهف: ١٦]. وأنكر الجمهور هذا القِسْمَ، وقالوا: التقدير: (بعد إذ ظلمتم).

وقال ابن جنّي: راجعت أبا عليّ مراراً في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾ الآية، مستشكلاً إبدال (إذ) من (اليوم)، وآخر ما تحصَّل منه: أن الدنيا والآخرة متَّصلتان، وأنهما في حكم الله سواء، فكأنَّ اليوم ماضٍ[1]. انتهى.

الوجه الثالث: التوكيد، بأن تُحمل على الزيادة. قاله أبو عُبيدة، وتبعه ابن قُتيبة، وحملا عليه آياتٍ منها: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠].

الرابع: التحقيق كـ: قد، وحُملت عليه الآية المذكورة [الزخرف: ٣٩]. وجعل منه السُّهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، قال ابن هشام[2]: وليس القولان بشيء.

مسألة[3]:

تلزم «إذ» الإضافة إلى جملة؛ إما اسمية نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال: ٢٦]، أو فعلية فعلُها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: ١٢٤]، أو معنًى لا لفظاً نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾ [التوبة: ٤٠]. وقد تُحذف الجملة للعلم بها، ويُعوّض عنها التنوين، وتُكسر

---

(١) وتمام كلامه: أو إذ مستقبلة. «المغني» ص ١١٥.
(٢) في «المغني» ص ١١٦.
(٣) انظرها في «المغني» أيضاً ص ١١٦.

الذَّال لالتقاء الساكنين، نحو: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤].

وزعم الأخفش أنَّ (إذ) في ذلك مُعْرَبةٌ، لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعرابٌ؛ لأن اليوم والحين مضافان إليها. ورُدّ بأن بناءها لوضعها على حرفين، وبأنَّ الافتقارَ باقٍ في المعنى، كالموصول تُحذف صلته.

إذا: على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة؛ فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠]، ﴿فَلَمَّآ أَنجَىٰهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾ [يونس: ٢٣]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا﴾ [يونس: ٢١].

قال ابن الحاجب: ومعنى المفاجأة حضور الشيء معك في وصفٍ من أوصافك الفعلية، تقول: خرجتُ فإذا الأسد بالباب، فمعناه: حضور الأسد معكَ في زمن وصفك بالخروج أو في مكان خروجك. وحضورُه معك في مكان خروجك ألصقُ بك من حضوره في خروجك، لأن ذلك المكان يخصّك دون ذلك الزمان، وكلَّما كان ألصَق كانت المفاجأة فيه أقوى.

واختلف في (إذا) هذه:

فقيل: إنها حرف، وعليه الأخفش، ورجَّحه ابنُ مالك.

وقيل: ظرفُ مكان، وعليه المبرّد ورجَّحه ابن عصفور.

وقيل: ظرفُ زمانٍ، وعليه الزَّجاج ورجَّحه الزَّمخشريّ، وزعم أن عاملَها فعل مقدّر مشتقٌّ من لفظ المفاجأة، قال: التقدير: ثم إذا دعاكم فاجأتم الخروج في ذلك الوقت. ثُمَّ قال ابن هشام[1]: ولا يُعرَف ذلك لغيره، وإنما يعرف ناصِبُها عندهم الخبر المذكور أو المقدَّر، قال: ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلَّا مصرَّحاً به.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفاً للمستقبل مضمَّنة معنى الشرط، وتختصّ بالدخول على الجمل الفعلية، وتحتاج لجواب، وتقع في الابتداء عكسَ الفجائية.

والفعل بعدها: إمَّا ظاهر، نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، أو مقدر، نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوابها إما فعل، نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾ [غافر: ٧٨]، أو جملة اسمية مقرونة بالفاء، نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ [المدثر: ٨، ٩]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ﴾ [المؤمنون: ١٠١]، أو فعلية طلبية كذلك، نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]، أو اسمية

(١) في «المغني» ص ١٢١.

مقرونة بإذا الفجائية، نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الروم: ٤٨].

وقد يكون مقدراً لدلالة ما قبله عليه، أو لدلالة المقام، وسيأتي في أنواع الحذف.

وقد تخرج (إذا) عن الظرفية، قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا﴾ [الزمر: ٧١]: إنَّ إذا جُرَّ بحتى.

وقال ابن جنّي في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ﴾ الآية [الواقعة: ١]، فيمن نصب: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] إنَّ «إذا» الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان[1]، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ [الواقعة: ١ ـ ٤] ومعمولاها. والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعة ـ خافضة لقوم رافعةً لآخرين ـ هو وقت رَجِّ الأرضِ.

والجمهور أنكروا خروجَها عن الظرفية، وقالوا في الآية الأُولى: إنَّ (حتى) حرف ابتداء، داخل على الجملة بأسرِها ولا عمل له، وفي الثانية: إنَّ (إذا) الثانية بدل من الأولى، والأُولى ظرف وجوابها محذوفٌ لفهم المعنى، وحسّنه طولُ الكلام، وتقديره بعد إذا الثانية: أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً ثلاثة.

وقد تخرج عن الاستقبال:

فترد للحال، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، فإن الغشيان مقارنٌ للَّيْل: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢]، ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١].

وللماضي، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة: ١١]، فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [التوبة: ٩٢]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ الشَّمْسِ﴾ [الكهف: ٩٠]، ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾ [الكهف: ٩٦].

وقد تخرج عن الشرطية، نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]، فـ(إذا) في الآيتين ظرفٌ لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية ـ والجملة الاسمية جواب ـ لاقترنت بالفاء. وقول بعضهم: إنه على تقديرها، مردود بأنَّها لا تحذف إلا لضرورة. وقول آخر: إن الضمير توكيدٌ لا مبتدأ، وأنَّ ما بعده الجواب، تعسّف. وقول آخر: جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، تكلّفٌ من غير ضرورة.

تنبيهات[2]:

الأول: المحققون على أنَّ ناصب «إذا» شرطُها، والأكثرون أنه ما في جوابها من فعل أو شبهه.

الثاني: قد تستعمل «إذا» للاستمرار في الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة، كما يستعمل الفعل المضارع لذلك؛ ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا

(١) في «المغني»: والمنصوبين حالين.

(٢) انظر «المغني» ص ١٣٠ ـ ١٣١.

نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، أي: هذا شأنهم أبداً، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢].

الثالث: ذكر ابن هشام في «**المغني**»[١]: (إذ ما) ولم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بهاء الدين السبكي في «**عروس الأفراح**» في أدوات الشرط.

فأمَّا (إذ ما) فلم تقع في القرآن، ومذهب سيبويه أنها حرف. وقال المبرِّد وغيره: إنها باقية على الظرفية، وأمّا (إذا ما) فوقعت في القرآن في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ﴾ [الشورى: ٣٧]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [التوبة: ٩٢]، ولم أر من تعرض لكونها باقيةً على الظرفية أو محوَّلة إلى الحرفية. ويحتمل أن يجري فيها القولان في (إذ ما). ويحتمل أن يُجزَم ببقائها على الظرفية، لأنها أبعدُ عن التركيب، بخلاف (إذ ما).

الرابع: تختصّ (إذا) بدخولها على المتيقَّن والمظنون والكثير الوقوع، بخلاف (إنْ) فإنها تستعمل في المشكوك والموهوم والنادر؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾، ثم قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾ [المائدة: ٦]، فأتى بـ(إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـ(إن) في الجنابة لنُدرة وقوعِها بالنسبة إلى الحدث. وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُواْ﴾ [الأعراف: ١٣١]، ﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُواْ بِهَا وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]. أتى في جانب الحسنة بـ(إذا)، لأن نِعم الله على العباد كثيرةٌ ومقطوع بها، وبـ(إن) في جانب السَّيِّئة؛ لأنها نادرة الوقوع ومشكوكٌ فيها.

نعم أشكل على هذه القاعدة آيتان: الأولى قوله تعالى: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ﴾ [آل عمران: ١٥٨]، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، فأتى بـ(إن) مع أنَّ الموتَ محقَّق الوقوع. والأُخرى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣]، فأتى بـ(إذا) في الطرفين.

وأجاب الزمخشريّ عن الأُولى: بأن الموت لمَّا كان مجهولَ الوقت أُجْرِيَ مجرى غير المجزوم.

وأجاب السّكَّاكي[٢] عن الثانية: بأنه قصد التوبيخ والتقريع، فأتى بـ(إذا) ليكون تخويفاً لهم، وإخباراً بأنهم لا بدَّ أن يَمَسَّهم شيء من العذاب، واستفيد التقليل من لفظ (المسّ) وتنكير ﴿ضُرٌّ﴾.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَنْعَمْنَا عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ أَعْرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ فَذُو دُعَآءٍ عَرِيضٍ﴾ [فصلت: ٥١]، فأُجيب عنه بأن الضمير في ﴿مَسَّهُ﴾ للمعرض المتكبر، لا لمطلق الإنسان. ويكون لفظ ﴿وَإِذَآ﴾ للتنبيه على أن مثل هذا المعرض يكون ابتلاؤُه بالشَّرِّ مقطوعاً به.

وقال الخُوَيِّي[٣]: الذي أظنُّه أنَّ (إذا) يجوز دخولها على المتيقّن والمشكوك، لأنها ظرف وشرط، فبالنظر إلى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلى الظرف تدخل على المتيقَّن كسائر الظروف.

---

(١) ص ١٢٠.

(٢) السكاكي: يوسف بن أبي بكر، أبو يعقوب، عالم بالعربية والأدب (ت: ٦٢٦ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٢٢.

(٣) الخُوَيي: أحمد بن خليل، قاضٍ شافعي من علماء الكلام (ت: ٦٣٨ هـ). «شذرات الذهب» ٥/ ١٨٣.

الخامس: خالفت (إذا) (إنْ) أيضاً في: إفادة العموم، قال ابن عصفور: فإذا قلت: إذا قام زيد قام عَمرو، أفادت: أنَّه كلما قام زيد قام عمرو. قال: هذا هو الصحيح. وفي: أنَّ المشروط بها إذا كان عدماً يقع الجزاء في الحال، وفي: (إنْ) لا يقع حتى يتحقق اليأس من وجوده. وفي: أنَّ جزاءها مستعقِب لشرطها على الاتصال، لا يتقدَّم ولا يتأخَّر، بخلاف (إن). وفي: أنَّ مدخولها لا تجزمه، لأنها لا تتمحض شرطاً.

خاتمة: قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخرّج عليه: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١]، أي: انشقت السماء، كما قال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾ [القمر: ١].

إذاً: قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشَّلوبين: في كل موضع، وقال الفارسي[١]: في الأكثر.

والأكثرُ أن تكون جواباً لإنْ، أَوْ: لَوْ، ظاهرتين أو مقدَّرتين.

قال الفرَّاء[٢]: وحيث جاءت بعدها اللام فقبلها (لو) مقدرةً إن لم تكن ظاهرة، نحو: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١].

وهي حرف ينصب المضارع، بشرط تصديرها واستقباله، واتصالها أو انفصالها بالقسم أو بلا النافية.

قال النُّحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الوجهان[٣]، نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٣]. وقرئ ـ شاذًّا ـ بالنصب فيهما.

وقال ابن هشام[٤]: التحقيق أنه إذا تقدمها شرط وجزاء وعطفت، فإن قدّرت العطف على الجواب جزمتَ وبطل عمل إذاً، لوقوعها حشواً. أو على الجملتين جميعاً: جاز الرفع والنصب. وكذا إذا تقدمها مبتدأ خبره فعلٌ مرفوع، إن عطفت على الفعليّة رفعت، أو الاسمية فالوجهان.

وقال غيره: (إذاً) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، نحو: أزورك غداً، فتقول: إذاً أكرمَك. وهي في هذا الوجه عاملة تدخُل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صدِّرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لجواب ارتبط بمقدّم، أو منبّهةً على مسبّب حصل في الحال، وهي

---

(١) الفارسي: حسن بن أحمد، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية (ت: ٣٧٧ هـ). «إنباه الرواة» ١/ ٢٧٣، «وفيات الأعيان» ١/ ١٣١.

(٢) انظر «المغني» ص ٣١.

(٣) أي: رفع المضارع بعدها ونصبه.

(٤) في «المغني» ص ٣٢.

حينئذ غير عاملة؛ لأنَّ المؤكدات لا يعتمد عليها، والعامل يعتمد عليه، نحو: إن تأتني إذاً آتيك، والله إذاً لأفعلنَّ. ألا ترى أنها لو سقطت لفُهم الارتباط.

وتدخل هذه على الاسمية، فتقول: إذاً أنا أكرمك. ويجوز توسّطها وتأخرها. ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا﴾ [البقرة: ١٤٥]، فهي مؤكِّدة للجواب، مرتبطة بما تقدم.

تنبيهان:

الأول: سمعت شيخنا العلامة الكافِيْجيَّ يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤]: ليست إذاً هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي (إذا) الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعُوِّض عنها بالتنوين كما في يومئذٍ. وكنت أستحسن هذا جدًّا، وأظن أن الشيخ لا سَلَفَ له في ذلك. ثم رأيت الزركشي قال في «**البرهان**»[1] بعد ذكره لـ(إذاً) المعنيين السابقين.

وذكر لها بعض المتأخرين معنى ثالثاً، وهي أن تكون مركَّبة من (إذ) التي هي ظرف زمن ماض، ومن جملةٍ بعدها تحقيقاً أو تقديراً، لكن حذفت الجملة تخفيفاً؛ وأبدل منها التنوين، كما في قولهم في حينئذ، وليست هذه الناصبة للمضارع، ولأنّ تلك تختصّ به ولذا عملت فيه، ولا يعمل إلا ما يختصّ، وهذه لا تختص، بل تدخل على الماضي، كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّآتَيْنَٰهُم﴾ [النساء: ٦٧]، ﴿إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ﴾ [الإسراء: ١٠٠]، ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٥] وعلى الاسم نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢] قال: وهذا المعنى لم يَذكره النُّحاة، لكنه قياس ما قالوه في (إذ).

وفي «**التذكرة**» لأبي حيان: ذكر لي علم الدين القمنيّ: أنَّ القاضي تقي الدين بن رزين[2] كان يذهب إلى أن (إذاً) عوض من الجملة المحذوفة، وليس هذا قولُ نحويٍّ.

وقال الخُويِّي: وأنا أظن أنه يجوز أن تقول لمن قال: أنا آتيك إذاً أكرمُك، بالرفع، على معنى: إذا أتيتني أكرمُك، فحذفت أتيتني، وعوضت التنوين من الجملة، فسقطت الألف لالتقاء الساكنين. قال: ولا يقدح في ذلك اتفاقُ النحاة على أن الفعل في مثل ذلك منصوب بـ(إذاً)، لأنهم يريدون بذلك ما إذا كانت حرفاً ناصباً له، ولا ينفي ذلك رفع الفعل بعدها إذا أُريد بها (إذا) الزمانية، معوّضاً من جملتها التنوين، كما أن منهم مَنْ يجزم ما بعد (مَنْ) إذا جعلها شرطية، ويرفعه إذا أريد بها الموصولةُ. انتهى.

فهؤلاء قد حاموا حول ما حام عليه الشيخ، إلا أنه ليس أحدٌ منهم من المشهورين بالنحو، وممن يعتمد قوله فيه. نعم ذهب بعض النحاة إلى أنَّ أصل (إذاً) الناصبة اسمٌ، والتقدير في: إذاً أكرمَكَ: إذا جئتني أكرمك، فحذفت الجملة وعوِّض منها التنوين، وأضمرت (أن).

---

(١) «البرهان» ٤/ ١٦٥، النوع ٤٧.

(٢) ابن رزين: محمد بن الحسن، عالم بالقراءات، فقيه مشارك في علوم كثيرة (ت: ٦٨٠ هـ). «طبقات الشافعية» ٥/ ٢٠.

وذهب آخرون إلى أنها حرف، مركَّبة من (إذ) و(إن). حكى القولين ابنُ هشام في «**المغني**»[١].

التنبيه الثاني: الجمهور على أن (إذاً) يُوقف عليها بالألف المبدَلة من النون، وعليه إجماع القُرَّاء، وجوّز قوم ـ منهم المبرّد والمازنيّ في غير القرآن ـ الوقوفَ عليها بالنون، كـ: لنْ، وإنْ، وينبني على الخلاف في الوقوف عليها كتابتها؛ فعلى الأوَّل تكتب الألف كما رُسمت في المصاحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماعُ في القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنها اسمٌ منوّن لا حرفٌ آخره نون، خصوصاً أنها لم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا المعنى لها، كما جنح إليه الشيخُ ومَنْ سبق النقل عنه.

أف: كلمة تستعمل عند التضجّر والتكرّه.

وقد حكى أبو البقاء[٢] في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفَّ واترك.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كَرِهت وتضجّرت.

وحكى غيره ثالثاً: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى في سورة الأنبياء: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٧]، فأحاله أبو البقاء على ما سَبَق في الإسراء، ومقتضاه تساويهما في المعنى.

وقال العُزَيزيّ في «**غريبه**» هنا: أي: بئساً لكم.

وفسر صاحب «**الصحاح**»[٣]: أفٌّ: بمعنى قذراً.

وقال في «**الارتشاف**»: أُفٌّ: أتضجّر.

وفي «**البسيط**»: معناه التضجُّر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجَّرت، ثم حكى فيها تسعاً وثلاثين لغة.

قلت: قرئ منها في السبع: ﴿أفٍّ﴾ بالكسر بلا تنوين، و﴿أُفٍّ﴾ بالكسر والتنوين، و﴿أُفَّ﴾ بالفتح بلا تنوين، وفي الشاذ: ﴿أفٌّ﴾ بالضم منوناً وغير منوّن، و﴿أفٍ﴾ بالتخفيف.

أخرج ابن أبي حاتم[٤] عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾ قال: لا تقذِّرهما.

---

(١) «المغني» ص ٣٠.

(٢) في «إملاء ما منّ به الرحمن» سورة الإسراء: ٢٣، وانظر «الكليات» لأبي البقاء ص ١٥٣ ط مؤسسة الرسالة. وهو: عبد بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ هـ).

(٣) هو الجوهري إسماعيل بن حَمَّاد، أبو نصر، أول من حاول الطيران، فسقط إلى الأرض قتيلاً (ت: ٣٩٣ هـ) بنيسابور، صاحب معجم «تاج اللغة وصحاح العربية».

(٤) في «تفسيره» ٧/ ٢٣٢٤ (١٣٢٣١).

وأخرج عن أبي مالك قال: هو الرديءُ من الكلام.

أل[1]: على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ . . .﴾ [الأحزاب: ٣٥] إلى آخر الآية، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ . . .﴾ الآية [التوبة: ١١٢].

وقيل: هي حينئذ حرفُ تعريف، وقيل: موصول حرفيّ.

الثاني: أن تكون حرفَ تعريف، وهي نوعان: عهديَّة وجنسيَّة.

وكل منهما على ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إما أن يكون مصحوبُهَا معهوداً ذكريًّا، نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]. ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾ [النور: ٣٥]. وضابط هذه أن يسُدَّ الضميرُ مَسَدَّها مع مصحوبها.

أو معهوداً ذهنيًّا، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

أو معهوداً حُضُوريًّا، نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]. ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾ [المائدة: ٥]. قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة، أو أي، في النداء، وإذا الفجائية، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن.

والجنسية: إما **لاستغراق الأفراد**، وهي التي تَخْلُفُها (كلٌّ) حقيقةً، نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ [الرعد: ٩]. ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]. ووصفُه بالجمع، نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١].

وإما **لاستغراق خصائص الأفراد** وهي التي تَخْلُفُها (كل) مجازاً، نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، أي: الكتاب كامل في الهداية الجامع لصفات جميع الكتب المنزلة وخصائصها.

وإمَّا لتعريف الماهيّة والحقيقة والجنس، وهي التي لا تخلفها (كلّ) لا حقيقة ولا مجازاً، نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠] ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام: ٨٩].

وقيل: والفرق بين المعرَّف بأل وبين اسم الجنس النكرة هو الفرقُ بين المقيَّد والمطلَق؛ لأن المعرَّف بها يدُلُّ على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسمُ الجنس النكرة يدُلُّ على مطلَق الحقيقة لا باعتبار قيد.

---

(١) انظر «المغني» ص ٧١.

الثالث: أن تكون زائدةً وهي نوعان:

لازمة: كالتي في الموصولات، على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالتي في الأعلام المقارنة لنقلها: كاللّات والعزى، أو لغلَبتها: كالبيت للكعبة، والمدينة لطيبة، والنجم للثريَّا، وهذه في الأصل للعهد.

أخرج ابن أبي حاتم[1] عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] قال: الثُّريَّا.

وغير لازمة: كالواقعة في الحال، وخُرِّج عليه قراءةُ بعضهم: (ليَخرجن الأعز منها الأذل) [المنافقون: ٨]، بفتح الياء، أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبةُ التنكير، إلَّا أنَّ ذلك غيرُ فصيح، فالأحسن تخريجُها على حذف مضاف، أي: خروج الأذلّ، كما قدَّره الزمخشري.

مسألة: اختلف في (أل) في اسم الله تعالى: فقال سيبويه: هي عوض من الهمزة المحذوفة، بناء على أصله (إله)، دخلت (أل)، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام، ثم أُدغمت. فقال الفارسيّ: ويدُلُّ على ذلك قطعُ همزها ولزومها.

وقال آخرون: هي مزيدةٌ للتعريف تفخيماً وتعظيماً، وأصل (إله) (لاه).

وقال قوم: هي زائدة لازمة لا للتعريف.

وقال بعضهم: أصله هاء الكناية؛ زيدت فيه لام المِلْكِ، فصار (له)، ثم زيدت (أل) تعظيماً، وفخَّموه توكيداً.

وقال الخليل وخلائقُ: هي من بنية الكلمة، وهو اسمُ عَلَمٍ لا اشتقاقَ له ولا أصلَ.

خاتمة: أجاز الكوفيون وبعضُ البصريين وكثيرٌ من المتأخرين نيابة (أل) عن الضمير المضاف إليه، وخرَّجوا على ذلك: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]، والمانعون يقدِّرون (له) [هي المأوى له].

وأجاز الزمخشري نِيابَتها عن الظاهر أيضاً، وخَرَّج عليه: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١]، فإن الأصل أسماء المسمّيات.

ألا: بالفتح والتخفيف، وردت في القرآن على أوجه:

أحدها: للتنبيه، فتدلُّ على تحقيق ما بعدها. قال الزمخشريّ: ولذلك قلَّ وقوعُ الجُمَل بعدها إلا مصدَّرة بنحو ما يُتلقَّى به القسم، وتدخُلُ على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

قال في «**المغني**»[2] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانها، ويُهملون معناها، وإفادتُها من جهة تركيبها من الهمزة وَلاَ، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلتْ على النفي أفادت التحقيق، نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِۦَ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [القيامة: ٤٠].

---

(١) في «تفسيره» ١٠/ ٣٣١٨ (١٨٦٩٣) النجم: ١.

(٢) «المغني» ص ٩٦.

الثاني والثالث: التحضيض والعَرْض، ومعناهما طلب الشيء، لكن الأوَّل طلبٌ بحثٌّ، والثاني طلبٌ بلينٍ. وتَختصُّ فيهما بالفعلية، نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٣]، ﴿فَقُلْ فِرْعَوْنَ أَلَا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾ [الذاريات: ٢٧]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: ٢٢].

ألاّ: بالفتح والتشديد حرف تحضيض؛ لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم، إلَّا أنه يجوز عندي أن يخرّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَىَّ﴾ [النمل: ٣١] فليست هذه، بل هي كلمتان: أنْ الناصبة ولا النافية، أو أن المفسرة، [أو المخففة من الثقيلة] ولا الناهية.

إلاَّ: بالكسر والتشديد على أوْجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً، نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]. أو منقطعاً؛ نحو: ﴿قُل مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ١٩ ـ ٢٠].

الثاني: بمعنى «غير»، فيوصف بها وبتاليها جمعٌ منكرٌ أو شبهه، ويعرَب الاسم الواقع بعدها بإعراب غير، نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن ﴿ءَالِهَةٌ﴾ جمع منكَّر في الإثبات، فلا عمومَ له، فلا يَصِحُّ الاستثناءُ منه، ولأنه يَصيرُ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم اللهُ لفسدتا، وهو باطلٌ باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك، ذكره الأخفش والفرَّاء وأبو عُبيدة، وخرَّجوا عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًۢا بَعْدَ سُوٓءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١]، أي: ولا الذين ظلموا ولا من ظلم. وتأوّلهما الجمهورُ على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنى (بل)، ذكره بعضهم، وخرَّج عليه: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذْكِرَةً﴾ [طه: ٢، ٣]، أي: بل تذكرة.

الخامس: : بمعنى (بدل)، ذكره ابن الضائع[١]، وخرّج عليه: ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، أي: بدل الله أو عوضه، وبه يخرج عن الإشكال المذكور في الاستثناء وفي الوصف بإلَّا من جهة المفهوم.

وغَلِطَ ابنُ مالك، فعدَّ من أقسامها نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠]، وليست منها، بل هي كلمتان: إن الشرطية ولا النافية[٢].

---

(١) ابن الضائع: علي بن محمد، نحوي أندلسي (ت: ٦٨٠ هـ). «بغية الوعاة» ٣٥٤.

(٢) انظر «المغني» ص ١٠٢.

فائدة: قال الرُّماني[1] في «تفسيره»: معنى إلاَّ اللازمُ لها: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلاَّ زيداً. فقد اختصصت زيداً بأنه لم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلاَّ زيد، فقد اختصصته بالمجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلاَّ راكباً، فقد اختصصته بهذه الحالة دون غيرها من المشي والعَدْوِ ونحوه.

الآن: اسم للزمن الحاضر، وقد يستعمل في غيره مجازاً. وقال قوم: هي مَحَلٌّ للزمانين؛ أيْ: ظرفٌ للماضي وظرف للمستقبل، وقد يُتجوَّز بها عمَّا قَرُبَ من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه، كوقت فعل الإنشاء حال النطق به أو بعضه نحو: ﴿ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦]، ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٰٔنَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا﴾ [الجن: ٩] قال: وظرفيتُهُ غالبة لا لازمةٌ.

واختلف في (أل) التي فيه، فقيل: للتعريف الحضوريّ، وقيل: زائدة لازمة.

إلى: حرف جرّ له معانٍ:

أشهرُها: انتهاء الغاية زماناً، نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. أو مكاناً، نحو: ﴿إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

أو غيرهما، نحو: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]؛ أي: منتهٍ إليكِ، ولم يذكر لها الأكثرون غيرَ هذا المعنى.

وزاد ابنُ مالك وغيره تبعاً للكوفيين معانيَ أُخَرَ:

منها: المعيَّة، وذلك إذا ضَمَمْتَ شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عليه أو التعلُّق، نحو: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٢]، ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢].

قال الرَّضي: والتحقيق أنها للانتهاء؛ أي: مضافة إلى المرافق، وإلى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مُؤوَّلٌ على تضمين العامل وإبقاء (إلى) على أصلها، والمعنى في الآية الأولى: مَنْ يضيف نصرته إلى نصرة الله؟ أو مَنْ ينصرني حالَ كوني ذاهباً إلى الله.

ومنها: الظرفية كـ: في، نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧]، أي: فيه، ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾ [النازعات: ١٨]، أي: في أَنْ...

ومنها: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾، أي: لك. وتقدَّم أنه من الانتهاء.

ومنها: التبيين، قال ابن مالك: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حُبّاً أو بغضاً، من فعلِ تعجبٍ أو اسمِ تفضيلٍ، نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

---

(١) الرُّمَّاني: علي بن عيسى، أبو الحسن، عالم في اللغة والنحو والبلاغة والتفسير، وفاته ببغداد (ت: ٣٨٤ هـ). «تاريخ بغداد» ٢١/ ١٦.

ومنها: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوِىٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] في قراءة بعضهم بفتح الواو، أي: تهوَاهم. قاله الفرَّاء. وقال غيره: هو على تضمين (تهوى) معنى (تميل).

تنبيه:

حكى ابن عصفور في شرح أبيات «**الإيضاح**» عن ابن الأنباري: أَنَّ (إلى) تستعمل اسماً، فيقال: انصرفت من إليك، كما يقال: غدوت من عليه. وخرّج عليه من القرآن قوله تعالى: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، وبه يندفع إشكال أبي حيّان فيه: بأن القاعدة المشهورة أن الفعل لا يتعدَّى إلى ضميرٍ يتَّصل بنفسه أو بالحرف، وقد رفع المتصل، وهما لمدلولٍ واحدٍ، في غير باب ظنّ.

اللهمّ: المشهور أنَّ معناه: يا ألله، حذفت ياء النداء، وعوّض عنها الميم المشددةُ في آخره.

وقيل: أصله يا ألله أمَّنَا بخير، فركب تركيب حَيَّهلا.

وقال أبو رجاء العطاردي[(١)]: الميم فيها تجمع سبعين اسماً من أسمائه.

وقال ابن ظَفَر[(٢)]: قيل: إنها الاسم الأعظم، استدلَّ لذلك: بأن الله دالّ على الذَّات، والميم دالَّة على الصفات التسع والتسعين، ولهذا قال الحسن البصري: اللهمَّ تجمع الدعاء.

وقال النَّضْر بن شُمَيل[(٣)]: من قال: اللهمَّ، فقدْ دعا الله بجميع أسمائه.

أَمْ: حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة، وهي قسمان:

الأول: أن يتقدم عليها همزةُ التسوية، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١] ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المنافقون: ٦].

والثاني: أن يتقدَّم عليها همزة يُطْلَب بها وبـ(أم) التعيينُ، نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤].

وسُمِّيت في القسمين متَّصلةً؛ لأَنَّ ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمَّى أيضاً معادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في القسم الأول، والاستفهام في الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقُّ جواباً، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابلٌ للتصديق والتكذيب، لأنه خبرٌ، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام منها على حقيقته.

---

(١) العُطَاردي: عمران بن مِلْحان، تابعي كبير، من كبار المخضرمين (ت: ١٠٧ هـ). «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٢٥٣.

(٢) ابن ظفر: محمد بن عبد الله الصقلي، أديب رحالة مفسر (ت: ٥٦٥ هـ). «لسان الميزان» ٥/ ٣٧١.

(٣) النضر بن شميل. أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب، ورواية الحديث، وفقه اللغة (ت: ٢٠٣ هـ). «طبقات النحويين» للزبيدي ٥٣ ـ ٦٠، «وفيات الأعيان»: ٢/ ١٦١.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلَّا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلَّا في تأويل المفردين، وتكون الجملتان: فعليتين، واسميتين، ومختلفتين. نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، و«أم» الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها، نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧] وبين جملتين ليسا في تأويلهما.

النوع الثاني: منقطعة، وهي ثلاثة أقسام:

مسبوقة بالخبر المحض، نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ٢، ٣].

ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام، نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، إذ الهمزة في ذلك للإنكار، فهي بمنزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة، نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

ومعنى أم المنقطعة ـ الذي لا يفارقها ـ: الإضرابُ، ثم تارة تكون له مجرَّداً وتارة تَضمَّنُ مع ذلك استفهاماً إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] تقديره: بل ألهُ البنات؟ إذ لو قدّرت الإضرابَ المحض لزم المحال.

تنبيهان[1]:

الأول: قد ترد (أم) محتملة للاتصال وللانقطاع، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٨٠] قال الزمخشري: يجوز في (أم) أن تكون معادلة، بمعنى: أيُّ الأمرين كائن؟ على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما، ويجوز أن تكون منقطعة.

الثاني: ذكر أبو زيد[2]: أنَّ (أم) تقع زائدةً، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]. قال: التقدير: أفلا تبصرون أنا خير؟

أَمَّـــا: بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أمَّا كونها حرفَ شرط: فبدليل لزوم الفاء بعدها، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. وأما قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾

---

(١) انظر «المغني» ص ٦٨ و٧٠.

(٢) أبو زيد: سعيد بن أوس، عالم بصري، إمام ثقة في اللغة والأدب (ت: ٢١٥ هـ). «تاريخ بغداد» ٩/ ٧٧، و«إنباه الرواة» ٢/ ٣٠.

[آل عمران: ١٠٦]. فعلى تقدير القول؛ أي: فيقال لهم: أكفرتم؟ فحذف القول استغناءً عنه بالمقول، فتبعَتْهُ الفاءُ في الحذف. وكذا قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١].

وأما التفصيل: فهو غالب أحوالها كما تقدم، وكقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢].

وقد يُترك تكرارها استغناءً بأحد القسمين عن الآخر، وسيأتي في أنواع الحذف.

وأما التوكيد: فقال الزمخشريّ: فائدة «أمَّا» في الكلام أن تعطيَه فضلَ توكيد، تقول: زيد ذاهبٌ، فإذا قصدت توكيدَ ذلك، وأنه لا محالة ذاهبٌ، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمةٌ، قلتَ: أما زيد فذاهبٌ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهبٌ.

ويُفْصَل بين أمَّا والفاء: إما بمبتدأ كالآيات السابقة. أو خبر، نحو: أما في الدار فزيدٌ. أو جملة شرط، نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]. أو اسم منصوب بالجواب، نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. أو اسم معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] في قراءة بعضهم بالنصب.

تنبيه:

ليس من أقسام (أمَّا) التي في قوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤]، بل هي كلمتان: «أم» المنقطعة، و«ما» الاستفهامية.

إمَّـــــا: بالكسر والتشديد، تَرِدُ لمعانٍ:

الإبهام، نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦].

والتخيير، نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨٦]. ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِىَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾ [طه: ٦٥]، ﴿فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤].

والتفصيل، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣].

تنبيهات:

الأول[1]: لا خلاف أن (إمَّا) الأولى في هذه الأمثلة ونحوها غير عاطفة، واختلف في الثانية، فالأكثرون على أنها عاطفة، وأنكره جماعة منهم ابن مالك لملازمتها غالباً الواوَ العاطفةَ. وادَّعى ابن عصفور الإجماعَ على ذلك، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه. وذهب بعضهم إلى أنها عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إمَّا على إمَّا، وهو غريب.

الثاني: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـ(أوْ)، والفرق بينها وبين (إمَّا) أن (إمَّا) يبنى الكلام معها من أوَّل الأمر على ما جيء بها لأجله، ولذلك وجب تكرارها و(أو) يفتتح الكلام معها على الجزم، ثم يطرأ الإبهام أو غيره، ولهذا لم يتكرر.

---

(١) انظر «المغني» ص ٨٥.

الثالث: ليس من أقسام (إمَّا) التي في قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، بل هي كلمتان: إنِ الشرطية، وما الزائدة.

إنْ: بالكسر والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُواْ فَقَدْ مَضَتْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، وإذا دخلت على (لم) فالجزم بـ(لم) لا بها، نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤]، أو على لا، فالجزم بها لا بلا، نحو: ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي﴾ [هود: ٤٧]، ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠]. والفرق أن (لم) عاملٌ يلزم معموله ولا يُفصَل بينهما بشيء، و(إنْ) يجوز الفصلُ بينها وبين معمولها بمعموله، و(لا) لا تعمل الجزم إذا كانت نافيةً، فأضيف العمل إلى إنْ.

الثاني: أن تكون نافيةً، وتدخل على الاسمية والفعلية، نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]، ﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدْنَهُمْ﴾ [المجادلة: ٢]، ﴿إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [التوبة: ١٠٧] ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧].

قيل: ولا تقع إلا وبعدها (إلا) كما تقدم، أَوْ لمَّا المشددة، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، في قراءة التشديد ورد بقوله: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ﴾ [يونس: ٦٨]، ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

ومما حمل على النافية قوله: ﴿إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٧]. ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، وعلى هذا فالوقف هنا، ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦]؛ أي: في الذي ما مكَّنَّاكُم فيه. وقيل: هي زائدة، ويؤيد الأول قوله: ﴿مَكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٦]، وعدل عن (ما) لئلا تتكرر، فيَثْقُلَ اللفظُ.

قلت: وكونها للنَّفْي هو الواردُ عن ابن عباس، كما تقدم في نوع الغريب من طريق ابن أبي طلحة.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١][1].

وإذا دخلت النافية على الاسمية لم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرِّد إعمالَها عمل ليس، وخرّج عليه قراءة سعيد بن جُبير: ﴿إِنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾[2].

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: كلّ شيء في القرآن (إن) فهو إنكار.

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الجملتين:

ثم الأكثر إذا دخلت على الاسمية إهمالها، نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]. ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢]. ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣]، في قراءة حفصٍ وابن كثير.

---

(١) فالأولى شرطية، والثانية نافية، جوابٌ للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الأولى، وجواب الشرط محذوف وجوباً.

(٢) القراءة المتواترة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ [الأعراف: ١٩٤].

وقد تعمل، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ [هود: ١١١] في قراءة الحرميين[(١)].

وإذا دخلت على الفعل، فالأكثر كونه ماضياً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] ﴿وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾ [القلم: ٥١] ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦].

وحيث وجدت (إنْ) وبعدها (اللام المفتوحة) فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخرَّج عليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾ [الأحقاف: ٢٦].

الخامس: أن تكون للتعليل كـ: إذ، قاله الكوفيون. وخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]. ونحو ذلك، مما الفعل فيه محقَّق الوقوع.

وأجاب الجمهور عن آية المشيئة: بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو: بأن أصل ذلك الشرط، ثم صار يُذكر للتبرُّك، أو أن المعنى: لتدخلن جميعاً إن شاء الله ألاَّ يموت منكم أحدٌ قبل الدخول. وعن سائر الآياتِ بأنه شَرْطٌ جِيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنك: إن كنت ابني فأطعني.

السادس: أن تكون بمعنى قد، ذكره قُطْرُب، وخرَّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩]، أي: قد نفعت، ولا يصح معنى الشرط فيه، لأنه مأمور بالتذكير على كل حال.

وقال غيره: هي للشرط، ومعناه: ذمُّهم واستِبعادٌ لنفع التذكير فيهم. وقيل التقدير: وإن لم تنفع، على حدّ قوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١].

فائدة: قال بعضهم: وقع في القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد، في ستة مواضع:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [النحل: ١١٤]، ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَٰحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨].

أَنْ: بالفتح والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون حرفاً مصدريًّا ناصباً للمضارع، ويقع في موضعين:

في الابتداء، فيكون في محل رفع، نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

---

(١) هما قارئ مكة المكرمة عبد الله بن كثير الداري، أبو معبد (ت: ١٢٠ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/ ٨٦).
وقارئ المدينة المنورة نافع بن عبد الرحمن الليثي، أبو رُوَيم (ت: ١٦٩ هـ). «معرفة القراء الكبار» (١/ ١٠٧).

وبعد لفظ دالٍّ على معنى غير اليقين: فيكون في محل رفع، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]. ونصب، نحو: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف: ٧٩]. وخفض، نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]. ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠].

و«أن» هذه موصول حرفيّ، وتُوصل بالفعل المتصرِّف، مضارعاً كما مرَّ، وماضياً نحو: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا﴾ [القصص: ٨٢]، ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾ [الإسراء: ٧٤].

وقد يرفع المضارع بعدها إهْمَالاً لها، حملاً على (ما) أختها، كقراءة ابن مُحَيْصِن: (لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة) [البقرة: ٢٣٣].

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلتَهُ، نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة: ٧١]، في قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مُفَسِّرة بمنزلة أَيْ، نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [المؤمنون: ٢٧]، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وشرطها: أن تُسْبَق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠].

وَأَنْ يَتَأَخر عنها جملة.

وأن يكون في الجملة السابقة معنى القول، ومنه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦]، إذ ليس المراد بالانطلاق المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارَف بل الاستمرار على المشي.

وزعم الزمخشري أنَّ التي في قوله: ﴿أَنِ ٱتَّخِذِى مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [النحل: ٦٨] مفسّرة، بأن قبله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾، والوحي هنا إلهام باتِّفاق، وليس في الإلهام معنى القول، وإنما هي مصدرية؛ أي: باتخاذ الجبال.

وأَلَّا يكون في الجملة السابقة أحرف القول.

وقال الزمخشري في قوله: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر؛ أي: ما أمرتهم إلَّا بما أمرتني به أن اعبدوا الله.

قال ابن هشام[1]: وهو حسن، وعلى هذا فيقال في الضابط: ألا تكون فيه حروف القول إلَّا والقول مؤوّل بغيره.

---

(١) في «المغني» ص ٤٩.

قلت: وهذا من الغرائب، كونُهم يشرطون أن يكون فيها معنى القول، فإذا جاء لفظه أوَّلوه بما فيه معناه مع صريحه، وهو نظير ما تقدَّم من جعلهم أل في (الآن) زائدة، مع قولهم بتضمنها معناها.

وأَلَّا يدخل عليها حرف الجر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن تقع بعد لمَّا التوقيتية، نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا﴾ [العنكبوت: ٣٣].

وزعم الأخفش: أنها تنصب المضارع وهي زائدة، وخرَّج عليه: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦]؛ ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١٢]، قال: فهي زائدة، بدليل: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

الخامس: أن تكون شرطية كالمكسورة، قاله الكوفيّون. وخرَّجوا عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، ﴿صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

قال ابن هشام[1]: ويرجِّحه عندي تواردُهما على محلٍّ واحد، والأصل التوافق، وقد قرئ بالوجهين في الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها في قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

السادس: أنْ تكون نافية، قال بعضهم في قوله: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾ [آل عمران: ٧٣]، أي: لا يؤتَى، والصحيح أنها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى، أي: بإيتاء أحد.

السابع: أن تكون للتعليل، كما قاله بعضهم في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]، ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟﴾ [الممتحنة: ١] والصواب أنها مصدرية، وقبْلها لام العلة مقدَّرة.

الثامن: أن تكون بمعنى لئلَّا، قاله بعضهم في قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]، والصواب أنها مصدرية، والتقدير: كراهة أن تضِلُّوا.

إنَّ: بالكسر والتشديد، على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣]، ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ١٦].

قال عبد القاهر: والتأكيد بها أقوى من التأكيد باللام، قال: وأكثر مواقعها ـ بحسب الاستقراء ـ الجواب لسؤال ظاهر أو مقدَّر، إذا كان للسائل فيه ظنّ.

والثاني: التعليل، أثبته ابن جنِّي وأهل البيان، ومثَّلوه بنحو: ﴿وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المزمل: ٢٠]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِىٓ ۚ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وهو نوع من التأكيد.

---

(١) في «المغني» ص ٥٣.

الثالث: معنى نعم، أثبته الأكثرون، وخَرَّج عليه قوم منهم المبرِّد: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣].

أَنَّ: بالفتح والتشديد، على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصحّ أنها فرع المكسورة، وأنها موصول حرفيّ تُؤوّل مع اسمها وخبرها بالمصدر. فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤوَّل به من لفظه، نحو: ﴿لِّتَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الطلاق: ١٢]، أي: قدرته. وإن كان جامداً قُدِّرَ بالكون.

وقد استشكل كونُها للتأكيد: بأنَّك لو صرَّحت بالمصدر المنسبك منها لم يُفد تأكيداً، وأجيب: بأن التأكيد للمصدر المنحلّ، وبهذا يُفرق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد في المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لغة في (لعلّ) وخرَّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، في قراءة الفتح، أي: لعلَّها.

أنَّـــى: اسم مشترك بين الاستفهام والشرط.

فأمَّا الاستفهام: فترد فيه بمعنى كيف، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠]. ومن أين: نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]؛ أي: من أين أتى هذا؟ أي: من أين جاءنا؟

قال في «**عروس الأفراح**»[(١)]: والفرق بين (أين) و(من أين): أن (أين) سؤال عن المكان الذي حلَّ فيه الشيء، و(من أين) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء. وجعل من هذا المعنى ما قرئ شاذًّا: (أنَّى صَبَبْنا الماءَ صَبّاً)[(٢)].

وبمعنى متى، وقد ذكرت المعاني الثلاثة في قوله تعالى: ﴿فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وأخرج ابن جرير الأول من طريق عن ابن عباس، وأخرج الثاني عن الربيع بن أنس واختاره، وأخرج الثالث عن الضحَّاك، وأخرج قولاً رابعاً عن ابن عمر وغيره، أنها بمعنى: (حيث شئتم).

واختار أبو حيَّان وغيره أنَّها في الآية شرطيَّة، وحذف جوابها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنها لو كانت استفهامية لاكتفت بما بعدها، كما هو شأن الاستفهامية: أن تكتفيَ بما بعدها؛ أي: تكون كلاماً يَحسُن السكوت عليه إن كان اسماً أو فعلاً.

أَوْ: حرف عطف ترد لمعانٍ:

الشك من المتكلم، نحو: ﴿قَالُواْ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [المؤمنون: ١١٣]

والإبهام على السَّامع، نحو: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

والتخيير بين المعطوفين، بأنه يمتنع الجمع بينهما.

---

(١) «عروس الأفراح» ١/ ٤٥٠ عند أدوات الاستفهام.

(٢) والقراءة المتواترة: ﴿أَنَا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا﴾ [عبس: ٢٥].

والإباحة بأَلَّا يمتنع الجمع.

ومثل الثاني بقوله: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، ومثل الأول بقوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وقوله: ﴿فَكَفَّٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: ٨٩].

واستشكل بأن الجمع في الآيتين غير ممتنع.

وأجاب ابنُ هشام[1]: بأنه ممتنع بالنسبة إلى وقوع كلّ كفارة أو فدية، بل يقع واحد منهنَّ كفارة أو فدية، والباقي قُربة مستقلة خارجة عن ذلك.

قلت: وأوضحُ من هذا التمثيل قولُهُ: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟﴾ الآية [المائدة: ٣٣]. على قول مَنْ جعل الخيرة في ذلك إلى الإمام، فإنه يمتنع عليه الجمع بين هذه الأمور بل يفعل منها واحداً يؤدي اجتهاده إليه.

والتفصيل بعد الإجمال، نحو: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿إِلَّا قَالُوا۟ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات ٥٢]، أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.

والإضراب كـ(بل)، وخرّج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩]. وقراءة بعضهم: (أوْ كلما عاهدوا عهداً) [البقرة: ١٠٠]، بسكون الواو.

ومطلق الجمع كالواو، نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾ [طه: ١١٣].

والتقريب، ذكره الحريري وأبو البقاء، وجعل منه: ﴿وَمَآ أَمْرُ ٱلسَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ ٱلْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [النحل: ٧٧].

ورُدَّ بأَنَّ التقريب مستفادٌ من غيرها.

ومعنى إلَّا في الاستثناء، ومعنى إلى، وهاتان يُنصب المضارعُ بعدهما بأن مضمرة، وخرّج عليها: ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فقيل: إنه منصوب لا مجزوم بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾، لئلا يصير المعنى: لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهنّ في مدة انتفاء أحد هذين الأمرين، مع أنه إذا انتفى الفرضُ دون المسيس لزم مهر المثل، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمَّى؛ فكيف يصحّ دفع الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟! ولأَنَّ المطلَّقات المفروض لهنَّ قد ذُكرن ثانياً بقوله: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم، ولو كانت ﴿تَفْرِضُوا۟﴾ مجزوماً لكانت الممسوسات والمفروض لهنَّ مستويات في الذكر. وإذا قدّرت (أو) بمعنى (إلَّا) خرَّجت المفروض لهنَّ عن مشاركة الممسوسات في الذِّكر، وكذا إذا قدَّرت بمعنى (إلى) وتكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المسيس.

---

(١) في «المغني» ص ٨٨.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول: بمنع كون المعنى مدَّة انتفاء أحدهما، بل مدَّة لم يكن واحد منهما، وذلك بنفيهما جميعاً، لأنه نكرة في سياق النفي الصريح.

وأجاب بعضُهم عن الثاني: بأنَّ ذكْر المفروض لهنَّ، إنما كان لتيقُّن النصف لهنَّ، لا لبيان أن لهنَّ شيئاً في الجملة.

وممَّا خرَّج على هذا المعنى قراءة أُبيّ: (تقاتلونهم أو يُسْلِمُوا).

تنبيهات:

الأول: لم يذكر المتقدمون لـ«أَوْ» هذه المعاني، بَل قالوا: هي لأحد الشيئين أو الأشياء. قال ابن هشام[1]: وهو التحقيق، والمعاني المذكورة مستفادة من القرائن.

الثاني: قال أبو البقاء: (أو) في النَّهي نقيضة (أو) في الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين، كقوله: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤]، فلا يجوز فعلُ أحدهما، فلو جمع بينهما كان فعلاً للمنهي عنه مرتين، لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) في مثل هذا بمعنى الواو، تفيد الجمع.

وقال الطيبي: الأَوْلى أنها على بابها، وإنما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنى النفي، والنَّكرة في سياق النَّفي تعمّ، لأن المعنى قبل النهي: (تطيع آثماً أو كفوراً)، أي: واحداً منهما، فإذا جاء النَّهي ورد على ما كان ثابتاً، فالمعنى: لا تطع واحداً منهما، فالتعميم فيهما من جهة النهي، وهي على بابها.

الثالث: لكون مبناها عدم التشريك عاد الضمير إلى مفردَيها بالإفراد، بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]. فقيل: إنها بمعنى الواو، وقيل: المعنى إن يكن الخصمان غنيّين أو فقيرين.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس: كلّ شيء في القرآن (أو) فهو مخير، فإذا كان ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ فهو الأول فالأول.

وأخرج البيهقيّ في «سننه» [(٥/ ١٨٥)] عن ابن جُريج قال: كل شيء في القرآن فيه (أو) فللتخيير، إلا قوله: ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟﴾ [المائدة: ٣٣] ليس بمخيَّر فيها. قال الشافعي: وبهذا أقول.

أَوْلَـــى: في قوله تعالى: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾ [القيامة: ٣٤]، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَوْلَىٰ لَهُمْ﴾ [محمد: ٢٠]، قال في «الصحاح»: قولهم: (أولى لك) كلمة تهديد ووعيد، قال الشاعر:

فـــأَوْلَـــى لَـــهُ ثُـــمَّ أَوْلَـــى لَـــهُ

قال الأصمعيّ: فمعناه قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به. قال الجوهريّ: ولم يقل أحد فيها أحسن ممَّا قاله الأصمعيّ.

---

(١) في «المغني» ص ٩٥.

وقال قومٌ: هو اسم فعل مبنيّ، ومعناه: وَلِيَك شرّ بعد شر، و(لك) تبيين.

وقيل: هو علم للوعيد غير مصروف، ولذا لم ينوَّن، وإنَّ محله رفع على الابتداء، ولك: الخبرُ، ووزنه على هذا (فَعْلَى)، والألف للإلحاق. وقيل (افعل).

وقيل: معناه الويل لك، وأنه مقلوب منه، والأصل (أَوْيل)، فأخّر حرف العلة، ومنه قول الخنساء[١]:

هَمَمْتُ لِنَفْسِيَ بعضَ الهُمُوم فأَولى لنفسي أَولى لها

وقيل: معناه: الذمّ لك أولى من تركه، فحذف المبتدأ، لكثرة دَوَرَانه في الكلام.

وقيل: المعنى: أنت أولى وأجدرُ بهذا العذاب.

وقال ثعلب[٢]: (أولى لك) في كلام العرب معناه مقاربة الهلاك، كأنه يقول: قد وليت الهلاك، أو: قد دانيت الهلاك، وأصله من الولْي وهو القرب، ومنه: ﴿قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم﴾ [التوبة: ١٢٣]، أي يقرُبون منكم.

وقال النَّحاس[٣]: العرب تقول: أولى لك، أي: كدت تهلك، وكأنَّ تقديره: أولى لك الهلكة.

إي:[٤] بالكسر والسكون؛ حرف جواب بمعنى نعم، فتكون لتصديق المخبِر، ولإعلام المستخبِر، ولوَعْدِ الطالب. قال النحاة: ولا تقع إلَّا قبل القَسَم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام، نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾ [يونس: ٥٣].

أيّ: بالفتح والتشديد، على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية، نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثاني: استفهامية، نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإنما يُسْأَلُ بها عمَّا يميّز أحد المتشاركين في أمر يعمُّهما، نحو: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾ [مريم: ٧٣]، أي: أنحن أم أصحاب محمد ﷺ؟

الثالث: موصولة، نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩].

وهي في الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى في الوجه الثالث على الضمّ إذا حذف عائدها وأضيفت كالآية المذكورة، وأعربها الأخفش في هذه الحالة أيضاً، وخرَّج عليه قراءة بعضهم بالنَّصب، وأَوَّلَ

---

(١) في «ديوانها» ص ١٢٦، والخنساء: تماضر بنت عمرو (ت: ٢٤ هـ) في خلافة سيدنا عثمان رضي الله عنه في البادية.

(٢) ثعلب: أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة (ت: ٢٩١ هـ). «تذكرة الحفاظ» ٢/ ٢١٤.

(٣) النحاس: أحمد بن محمد، نحوي مصري مفسر أديب (ت: ٣٣٨ هـ). «النجوم الزاهرة» ٣/ ٣٠٠، «إنباه الرواة» ١/ ١٠١.

(٤) انظر «المغني» ص ١٠٥.

قراءةَ الضمّ على الحكاية، وأوَّلها غيرُه على التعليق للفعل، وأوّلها الزمخشري على أنها خبر مبتدأ محذوفٍ، وتقدير الكلام: لننزعَنَّ بعضَ كلِّ شيعةٍ، فكأنَّه قيل: مَنْ هذا البعض؟ فقيل: هو الذي هو أشدّ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان لـ: «أيّ».

وزعم ابنُ الطَّراوة[1]: أنَّها في الآية مقطوعة عن الإضافة مبنيةٌ، وأنَّ «هُمْ أَشَدُّ» مبتدأ وخبر، ورُدّ: برسم الضمير متصلاً بـ: أيْ، وبالإجماع على إعرابها إذا لم تُضَف.

الرابع: أن تكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه أل، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾.

إيّـــــا: زعم الزجَّاج أنها اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثم اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه كله ضمير، وهو ما اتَّصل به.

والثاني: أنه وحدَه ضميرٌ، وما بعده اسم مضاف له يفسّر ما يراد به من تكلّم وغيبةٍ وخطابٍ، نحو: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [النحل: ٥١]، ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤١]، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٤].

والثالث: أنه وحدَه ضمير، وما بعده حروف تُفَسِّر المراد.

والرابع: أنه عِماد، وما بعده هو الضميرُ. وقد غَلِطَ مَنْ زعم أنه مشتقٌّ.

وفيه سبعُ لغاتٍ قُرئ بها: بتشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاءً مكسورةً ومفتوحةً، هذه ثمانية، يسقط منها بفتح الهاءِ مع التشديد.

أيَّـــان: اسم استفهام، وإنما يُستفهم به عن الزمان المستقبل، كما جزم به ابن مالك وأبو حيَّان، ولم يذكر فيه خلافاً.

وذكر صاحب إيضاح المعاني مجيئها للماضي.

وقال السكاكيّ: لا تستعمل إلا في مواضع التفخيم، نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

والمشهور عند النُّحاة أنها كَـ: مَتَى، تستعمل في التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النُّحاة عليّ بن عيسى الرَّبَعيّ، وتبعه صاحب «**البسيط**» فقال: إنما تستعمل في الاستفهام عن الشيء المعظَّم أمره.

وفي «**الكشاف**»[2]: قيل: إنها مشتقَّة من أوى، (فَعْلان) منه، لأن معناه: أيّ وقت، وأيّ فعل، من آويت إليه، لأن البعض آوٍ إلى الكلّ ومتساند بدله، وهو بعيد.

وقيل: أصله أَيُّ آنٍ.

وقيل: أيّ أوانٍ، حذفت الهمزة من (أوان)، والياء الثانية من (أيّ) وقلبت الواو ياء وأدغمت الساكنة فيها.

---

(١) ابن الطراوة: سليمان بن محمد أبو الحسين، المالقي، أديب، أندلسي كان بصيراً بالنحو (ت: ٥٢٨ هـ). «بغية الوعاة» ٢٦٣.

(٢) «الكشاف» ٢/ ١٣٤ سورة الأعراف: ١٨٧.

وقرئ بكسر همزتها.

أَيْـــــنَ : اسم استفهام عن المكان، نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. وتَردُ شرطاً عامًّا في الأمكنة، وأينما أعمّ منها، نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦].

الباء الجارة:

حرف جرّ له معانٍ:

أشهرها: الإلصاق، ولم يذكر لها سيبويه غيره.

وقيل: إنه لا يفارقها، قال في شرح «اللبّ»: وهو تعلّق أحد المعنيين بالآخر.

ثم قد يكون حقيقة، نحو: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، أي: ألصِقُوا المسح برؤوسكم. ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ [المائدة: ٦]. وقد يكون مجازاً، نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ﴾ [المطففين: ٣٠]، أي: بمكانٍ يقربون منه.

الثاني: التعدية كالهمزة، نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، أي: أذهبه، كما قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وزعم المبرّد والسُّهَيليّ: أن بين تعدية الباء والهمزة فرقاً، وأنك إذا قلت: ذهبت بزيد، كنت مصاحباً له في الذهاب. وردَّ بالآية.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل، كباء البسملة.

الرابع: السببية، وهي التي تدخل على سبب الفعل، نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠] ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، ويعبّر عنها أيضاً بالتعليل.

الخامس: المصاحبة كمع، نحو: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ﴾ [هود: ٤٨]، ﴿قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨].

السادس: الظرفي كفي، زماناً ومكاناً، نحو: ﴿نَجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤]، ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣].

السابع: الاستعلاء كعَلى، نحو: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، أي: عليه، بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤].

الثامن: المجاوزة كعن، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، أي: عنه. بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

ثم قيل: تَختصّ بالسؤال، وقيل: لا، نحو: ﴿نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِمْ﴾ [التحريم: ٨]؛ أي: وعن أيمانهم. ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥]؛ أي: عنه.

التاسع: التبعيض كمِنْ، نحو: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦]، أي: منها.

العاشر: الغاية كإلى، نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِىٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]؛ أي: إليَّ.

الحادي عشر: المقابلة؛ وهي الداخلة على الأعواض، نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ [النحل: ٣٢]، وإنَّما لم نقدرها باء السببيّة ـ كما قال المعتزلة ـ لأن المعطَى بعِوَضٍ قد يعطى مجّاناً، وأمَّا المسبّب فلا يوجد بدُون السبب.

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة:

فتزادُ في الفاعل وجوباً في نحو: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨]، وجوازاً غالباً في نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، فإن الاسم الكريم فاعل، و﴿شَهِيدًا﴾ نصبٌ على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال، لأن الاسم في قوله: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

قال ابن الشَّجري[1]: وفعل ذلك إيذاناً بأن الكفاية من الله ليست كالكفاية من غيره في عِظَم المنزلة، فضوعف لفظها لتضاعف معناها. وقال الزجّاج: دخلت لتضمّن (كفى) معنى (أكتفي).

قال ابن هشام[2]: وهو من الحُسْن بمكان.

وقيل: الفاعل مقدَّر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحُذِف المصدر، وبقي معموله دالًّا عليه.

ولا تزاد في فاعل (كفى) بمعنى وَقَى، نحو: ﴿فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة: ١٣٧]، ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱلۡقِتَالَۚ﴾ [الأحزاب: ٢٥].

وفي المفعول، نحو: ﴿وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِۛ﴾ [البقرة: ١٩٥] ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ﴾ [مريم: ٢٥]، ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]، ﴿وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ﴾ [الحج: ٢٥].

وفي المبتدأ: نحو: ﴿بِأَيِّيكُمُ ٱلۡمَفۡتُونُ﴾ [القلم: ٦]؛ أي: أيّكم. وقيل: هي ظرفية؛ أي: في أيّ طائفة منكم.

وفي اسم ليس، في قراءة بعضهم: ﴿ليسَ البرُّ أن تولوا﴾ [البقرة: ١٨٩]، بنصب ﴿البرُّ﴾[3].

وفي الخبر المنفيّ، نحو: ﴿وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ﴾ [البقرة: ٧٤]، قيل: والموجب، وخرّج عليه: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةِۭ بِمِثۡلِهَا﴾ [يونس: ٢٧].

وفي التوكيد: وجعل منه: ﴿يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

فائدة: اختلف في الباء، من قوله: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾ [المائدة: ٦]، فقيل: للإلصاق، وقيل: للتبعيض، وقيل: زائدة، وقيل: للاستعانة. وإن في الكلام حذفاً وقلباً؛ فإن (مسح) يتعدَّى إلى المزال عنه بنفسه، وإلى المزيل بالباء، فالأصل: امسحوا رؤوسكم بالماء.

---

(١) ابن الشجري: هبة الله بن علي، أبو السعادات، من أئمة العلم واللغة والأدب وأحوال العرب (ت: ٥٤٢ هـ). «النجوم الزاهرة» ٥/ ٢٨١.

(٢) في «المغني» ص ١٤٤.

(٣) ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ﴾ قراءة حفظ وحمزة، وافقهما المطوعي. ﴿ليس البرُّ﴾ قراءة الباقين. انظر «إبراز المعاني من حرز الأماني» (١/ ٣٥٥)، و«إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» ص١٩٩.

بـــــل : حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثم تارة يكون معنى الإضراب الإبطالُ لِما قبلها، نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَل عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، أي: بل هم عباد. ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠].

وتارة يكون معناه الانتقالَ من غرضٍ إلى آخر، نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [المؤمنون: ٦٢ ـ ٦٣]، فما قبل ﴿بَلْ﴾ فيه على حاله، وكذا ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦].

وذكر ابن مالك في شرح «**كافيته**»[1]: أنها لا تقع في القرآن إلَّا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام[2]، وسبق ابن مالك إلى ذلك صاحبُ «**البسيط**»، ووافقه ابن الحاجب، فقال في شرح «**المفصل**»: إبطال الأوَّل وإثباته للثاني إن كان في الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله في القرآن. انتهى.

أمَّا إذا تلاها مفرد فهي حرف عطف، ولم تَقع في القرآن كذلك.

بَـــلَـــى : حرفٌ أصليُّ الألفِ، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث بدليل إمالتها.

ولها موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًّا لنفيٍ يقعُ قبلها، نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍ بَلَىٰٓ﴾ [النحل: ٢٨]، أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ﴾ [النحل: ٣٨]، أي: يَبْعَثهم، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ﴾ [التغابن: ٧]، ﴿قَالُواْ لَيْسَ عَلَيْنَا فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران: ٧٥]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [آل عمران: ٧٦]، أي: عليهم سبيل، ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ١١١]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ١١٢] أي: يدخلها غيرهم، ﴿وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠]، ثم قال: ﴿بَلَىٰ﴾ [البقرة: ٨١]، أي: تمسّهم ويخلدون فيها.

الثاني: أن تقع جواباً لاستفهام دخل على نفي فتفيد إبطاله؛ سواء كان الاستفهام حقيقيًّا، نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى، أو توبيخاً، نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْ بَلَىٰ﴾ [الزخرف: ٨٠]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾ بَلَىٰ﴾ [القيامة: ٣ ـ ٤]. أو تقريريًّا، نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نعم، كفروا. **ووجهه** أنَّ نعم تصديق للمخبر بنفي أو إيجاب، فكأنهم قالوا: لستَ ربنا، بخلاف بلى، فإنها لإبطال النفي، فالتقدير: أنت ربّنا.

ونازع في ذلك السُّهيليُّ وغيره: بأنَّ الاستفهام التقريريّ خبرٌ موجب، ولذلك امتنع سيبويه من

---

(١) «الكافية الشافية» أرجوزة في النحو والصرف لابن مالك في (٢٧٩٤) بيتاً. وليست الألفية المشهورة سوى «خلاصة» للكافية. وقد شرح ابنُ مالك كافيته نثراً باسم «الوافية». أفاده محققو «المغني» ص ١٥٢.

(٢) في «المغني» ص ١٥٢.

جعل (أم) متَّصلة في قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١ ـ ٥٢]، لأنها بعد الإيجاب، وإذا ثبت أنَّه إيجاب فنَعَم بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

قال ابن هشام[١]: ويشكل عليهم أن بَلَى لا يُجاب بها عن الإيجاب اتِّفاقاً.

بـــئـــس: فعلٌ لإنشاء الذم، لا يتصرَّف.

بـــيـــن: قال الراغب[٢]: هي موضوعة للخَلَل بين الشيئين ووسطهما، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾ [الكهف: ٣٢].

وتارة تستعمل ظرفاً وتارة اسماً، فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات: ١]، ﴿فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَةً﴾ [المجادلة: ١٢]، ﴿فَاحْكُمْ بَيْنَنَا بِالْحَقِّ﴾ [ص: ٢٢].

ولا تستعمل إلا فيما له مسافة، نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعداً، نحو: وبين الرجلين، وبين القوم، ولا يضاف إلى ما يقتضي معنى الوحدة إلَّا إذا كرَّر، نحو: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، ﴿فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾ [طه: ٥٨].

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بمعنى الوصل.

ويحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾ [الكهف: ٦١]، أي: فراقهما.

الـــتـــاء: حرف جر معناه القسم، يختصّ بالتعجب وباسم الله تعالى، قال في «**الكشاف**»[٣] في قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]: الباء أصل حرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنى التعجُّب، كأنه تعجّب من تسهّل الكيد على يديه وتأتّيه مع عُتُوٍّ نمروذ وقهره. انتهى.

تـــبـــارك: فعل لا يُستعمل إلَّا بلفظ الماضي، ولا يستعمل إلَّا لله.

تـــعـــال: فعل أمر، لا يتصرَّف، ومن ثمَّ قيل: إنَّه اسم فعل.

ثُـــــمّ: حرف يقتضي ثلاثة أمور:

التشريك في الحكم، والترتيبَ، والمُهْلَة، وفي كلٍّ خلافٌ.

أما التشريك فزعم الكوفيُّون والأخفش: أنَّه قد يتخلَّف، بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة البتَّة، وخرَّجوا على ذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨].

وأُجيبَ بأن الجوابَ فيها مقدَّر.

---

(١) في «المغني» ص ١٥٤.

(٢) في «مفرداته» مادة: بين.

(٣) «الكشاف» ٢/ ٥٧٦ سورة الأنبياء: ٥٧.

وأمَّا الترتيب والمهلة فخالف قومٌ في اقتضائها إيَّاهما، تمسُّكاً بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦]، ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ۝٨ ثُمَّ سَوَّىٰهُ﴾ [السجدة: ٧ ـ ٩]، ﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢]، والاهتداء سابقٌ على ذلك، ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣ ـ ١٥٤].

وأجيب: عن الكل بأنَّ «ثم» لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم.

قال ابن هشام[1]: وغير هذا الجواب أنفع منه؛ لأنه يصحِّح الترتيب فقط لا المهلة، إذ لا تراخيَ بين الإخبارين. والجواب المصحِّح لهما ما قيل في الأولى: إن العطف على مقدّر، أي: من نفس واحدة أنشأها، ثم جعل منها زوجها، وفي الثانية: أن ﴿سَوَّىٰهُ﴾ عطف على الجملة الأولى لا الثانية، وفي الثالثة أنَّ المراد: ثم دام على الهداية.

فائدة: أجرى الكوفيُّون (ثُمَّ) مَجْرى الفاء والواو، في جواز نَصْبِ المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، وخرّج عليه قراءة الحسن: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بنصب ﴿يُدْرِكْهُ﴾.

ثَـــمَّ: بالفتح، اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد، نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤] وهو ظرف لا يتصرَّف، فلذلك غُلِّطَ من أعربه مفعولاً لـ(رأيت) في قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠]. وقرئ: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٤٦]، أي: هنالك الله شهيد، بدليل: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤].

وقال الطبري في قوله: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ﴾ [يونس: ٥١] معناه: هنالك، وليست ثُمَّ العاطفة.

وهذا وهمٌ، أشبه عليه المضمومة بالمفتوحة.

وفي «**التوشيح**» لخطاب: (ثَمَّ) ظرفٌ فيه معنى الإشارة إلى حيثُ، لأنه هو في المعنى.

جـــعـــل: قال الراغب[2]: لفظ عام في الأفعال كلّها، وهو أعمُّ من: فَعَلَ، وصَنَعَ، وسائرِ أخواتها، ويتصرَّف على خمسةِ أوجه:

أحدها: يجري مجرى صار وطفق، ولا يتعدَّى، نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجَدَ، فيتعدّى لمفعول واحد، نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

والثالث: في إيجاد شيء من شيء وتكوينه منه، نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢]، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾ [النحل: ٨١].

والرابع: في تصيير الشيء على حالة دون حالة، نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا﴾ [البقرة: ٢٢]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾ [نوح: ١٦].

---

(١) في «المغني» ص ١٦٠.

(٢) في «مفرداته» مادة: جعل.

الخامس: الحكم بالشيء على الشيء، حقًّا كان، نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧]، أو باطلاً، نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾ [النحل: ٥٧]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١].

حاشا[1]: اسمٌ بمعنى التنزيه في قوله تعالى: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف: ٥١]، ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، لا فعلٌ ولا حرف، بدليل قراءة بعضهم: (حاشاً لله) بالتنوين، كما يقال: (براءة لله) وقراءة ابن مسعود: ﴿حاشا اللهِ﴾ بالإضافة كمعاذ الله، وسبحان الله. ودخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبنائها، لشبهها بحاشا الحرفية لفظاً.

وزعم قوم أنها اسم فعل، معناه: أَتبرأ وتبرّأت، لبنائها.

ورُدَّ بإعرابها في بعض اللغات.

وزعم المبرِّد وابن جنِّي: أنها فِعْلٌ، وأَنَّ المعنى في الآية: جانَبَ يوسف المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأَتَّى في الآية الأخرى.

وقال الفارسيّ: حاشا فعل من الحَشا، وهو الناحية؛ أي: صار في ناحية؛ أي: بَعُدَ مما رُمِيَ به، وتنحَّى عنه، فلم يغشه ولم يلابسه.

ولم يقع في القرآن حاشا إلَّا استثنائية.

حَتَّى[2]: حرفٌ لانتهاء الغاية كـ(إلى)، لكن يفترقان في أمور:

فتنفرد حتى بأَنَّها لا تجرّ إلَّا الظاهر، وإلاَّ الآخِرَ المسبوق بذي أجزاء أو المُلاقي له، نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدر: ٥].

وأنها لإفادة تَقَضِّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً.

وأنها لا يقابَل بها ابتداءُ الغاية.

وأنَّها يقع بعدَها المضارعُ المنصوبُ بـ: أنْ المقدرة، ويكونان في تأويل مصدرٍ مخفوضٍ.

ثم لها حينئذ ثلاثة معان:

مرادفة إلى، نحو: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]؛ أي: إلى رجوعه.

ومرادفة كي التعليلية، نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧]، و﴿لَا تُنفِقُوا۟ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّوا۟﴾ [المنافقون: ٧].

وتحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

ومرادفة إلَّا في الاستثناء: وجَعَلَ منه ابنُ مالك وغيرُه: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾ [البقرة: ١٠٢].

---

(١) «المغني» ص ١٦٤.

(٢) «المغني» ص ١٦٨.

مسألة: متى دلَّ دليلٌ على دخول الغاية التي بعد (إلى) و(حتى) في حُكمِ ما قَبلها، أو على عدم دخوله، فواضح أنَّه يُعمل به.

فالأول: نحو: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ دلَّت السنة[١] على دخول المرافق والكعبين في الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧] دلَّ النهيُ عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام [البخاري: ١٩٦١، ومسلم: ٢٥٦٤، وأحمد: ٧٧٨٦]. ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليَسار أيضاً، وذلك يؤدِّي إلى عدم المطالبة وتفويت حقّ الدائن.

وإن لم يدل دليل على واحد منهما ففيهما أربعة أقوال[٢]:

أحدها: ـ وهو الأصح ـ: تدخل مع (حتى) دون (إلى) حملاً على الغالب في البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلى) والدخول مع (حتى)، فوجب الحمل عليه عند التردُّد.

والثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما، واستدل للقولين في استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْنَٰهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]. وقرأ ابن مسعود: (حتى حينٍ)[٣].

تنبيه: ترد حتى ابتدائية؛ أي: حرفاً يُبتدأُ بعده الجُمل؛ أي: تُستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضية، نحو: (حتى يقولُ الرسول) [البقرة: ٢١٤]، بالرفع[٤]، ﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟﴾ [الأعراف: ٩٥]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

وادعى ابنُ مالك أنها في الآيات جارّة لـ: إذا، ولـ: أن مضمرةً في الآيتين؛ والأكثرون على خلافه.

وتَرِدُ عاطفة، ولا أعلمه في القرآن؛ لأن العطف بها قليل جدًّا، ومن ثَمَّ أنكره الكوفيون البتةَ.

فائدة: إبدال حائِها عيناً لغةُ هُذَيل، وبها قرأ ابن مسعود.

حيث[٥]: ظرف مكان. قال الأخفش: وتَرِدُ للزَّمان.

مبنيّة على الضَّم تشبيهاً بالغايات؛ فإنَّ الإضافة إلى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزّجاج في قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]: ما بعد حيث صلة لها، وليست بمضافة إليه، يعني أنها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لها؛ أي: كالزيادة، وليست جزءاً منها. وفهم الفارسيّ أنه أراد أنها موصولة فرَدَّ عليه.

ومن العرب مَنْ يعربها، ومَنهم من يبنيها على الكسر لالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف،

---

(١) فيما رواه أحمد (٩١٩٥)، والبخاري (١٣٦)، ومسلم (٥٧٩) من حديث أبي هريرة.

(٢) ذكر الثلاثة وترك القول الرابع.

(٣) وهي قراءة متواترة، قرأها نافع.

(٤) قرأ نافع وحده بالرفع، وقرأ الباقون بالنصب. «السبعة» ١٨١.

(٥) انظر «المغني» ص ١٧٦.

وتحتملهما قراءة من قرأ: (من حيثِ لا يعلمون) [الأعراف: ١٨٢] بالكسر[١]. (والله أعلم حيثَ يجعل رسالته) [الأنعام: ١٢٤] بالفتح.

والمشهور أنها لا تتصرَّف.

وجَوَّزَ قومٌ في الآية الأخيرة كونَها مفعولاً به على السعة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلمُ منه في مكان، ولأن المعنى: الله يعلم نفس المكان المستَحق لوضع الرسالة، لا شيئاً في المكان. وعلى هذا فالناصب لها (يعلم) محذوفاً مدلولاً عليه بـ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به إلّا إن أَوَّلته بعالم.

وقال أبو حيان: الظاهر إقرارها على الظرفيَّة المجازية، وتضمين (أعلم) معنى ما يتعدَّى إلى الظرف، فالتقدير: الله أنفَذُ عِلماً حيث يجعل؛ أي: هو نافذ العلم في هذا الموضع.

دون: ترد ظرفاً نقيض (فوق)، فلا تتصرَّف على المشهور.

وقيل: تتصرَّف، وبالوجهين قرئ: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١] بالرفع والنصب[٢].

وترد اسماً بمعنى (غير) نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [الأنبياء: ٢٤]، أي: غيره.

وقال الزمخشريّ: معناه: أدنى مكان من الشيء.

وتُستعمل للتفاوت في الحال، نحو: زيد دون عمرو، أي: في الشرف والعلم.

واتُّسع فيه فاستعمل في تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ، نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٤]، أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

ذو: اسم بمعنى صاحب، وُضِع للتَّوَصُّل إلى وصف الذوات بأسماء الأجناس، كما أن (الذي) وُضعت صلة إلى وصف المعارف بالجمل.

ولا يستعمل إلَّا مضافاً.

ولا يضاف إلى ضمير ولا مشتق، وجوّزه بعضُهم، وخرَّج عليه قراءة ابن مسعود: (وفوق كل ذي عالمٍ عليم) [يوسف: ٧٦][٣].

وأجاب الأكثرون عنها بأن العالم هنا مصدر كالباطل، أو بأن ﴿ذِى﴾ زائدة.

قال السُّهَيليُّ: والوصف بـ(ذو) أبلغ من الوصف بصاحب، والإضافة بها أشرف، فإن (ذو) يضاف للتابع، وصاحب يضاف إلى المتبوع، تقول: أبو هريرة صاحب النبيّ، ولا تقول: النَّبي صاحب أبي هريرة. وأمَّا (ذو) فإنك تقول: ذو المال وذو الفرس، فتجد الاسم الأول متبوعاً غير تابع، وبُني على هذا الفرق أنه تعالى قال في سورة الأنبياء [الآية: ٨٧]: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾، فأضافه إلى النون وهو الحوت، وقال في سورة ن [الآية: ٤٨]: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾، قال: والمعنى واحد، لكن بين

---

(١) هما قراءتان شاذتان، والمتواترة: ضَمُّ (حيث).
(٢) الرفع: قراءة شاذة، والنصب: متواترة.
(٣) المتواترة: ﴿عَلِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

اللفظين تفاوتٌ كثيرٌ في حسن الإشارة إلى الحَالتين؛ فإنَّه حين ذكره في معرض الثناء عليه أتى بـ: ذي؛ لأن الإضافة بها أشرف، وبـ: النُّون؛ لأنَّ لفظه أشرف من لفظ الحوت، لوجوده في أوائل السور؛ وليس في لفظ الحوت ما يشرفه لذلك، فأتى به وبصاحب حين ذكره في معرض النهي عن اتِّباعه.

رويداً: اسم لا يُتكلم به إلاَّ مُصغَّراً مأموراً به، وهو تصغير (رَوَد)، وهو المهل.

ربّ: حرف في معناه ثمانية أقوال:

أحدها: أنها للتقليل دائماً، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائماً، كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]. فإنه يكثر منهم تمنيّ ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون بحيث يتمنَّون ذلك إلاَّ قليلاً.

الثالث: أنها لهما على السَّواء.

الرابع: للتقليل غالباً، والتكثير نادراً، وهو **اختياري**.

الخامس: عكسه.

السادس: لم توضع لواحد منهما، بل هي حرفُ إثباتٍ، لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل، وإنَّما يفهم ذلك من خارج.

السابع: للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيراً، وتدخل عليها (ما) فتكفُّها عن عمل الجرّ وتدخلها على الجمل. والغالب حينئذ دخولها على الفعلية الماضي فعلُها لفظاً ومعنًى، ومن دخولها على المستقبل الآية السابقة. قيل: إنه على حدّ: ﴿وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩].

السين: حرف يختصُّ بالمضارع ويخلِّصه للاستقبال، ويتنزَّل منه منزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معه أضيقُ منها مع (سوف).

وعبارة المُعْرِبين: حرفُ تنفيس، ومعناها حرف توسُّع، لأنها نقلت المضارع من الزمن الضيِّق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذَكر بعضُهم أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال، كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾ [النساء: ٩١]، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، لأن ذلك إنما نزل بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار لا للاستقبال.

قال ابن هشام[1]: وهذا لا يعرفه النحويّون. بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقيةٌ على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

---

(١) في «المغني» ص ١٨٤.

قال: وزعم الزمخشري أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقعٌ لا محالةَ؛ ولم أرَ من فَهِمَ وجْهَ ذلك، وَوُجِّه: أنَّها تفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولهُا على ما يفيد الوعد أو الوعيدَ مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة: فقال: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] معنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخر إلى حين. وصرَّح به في سورة براءة، فقال في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٧١]: السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة، فهي تؤكد الوعدَ كما تؤكد الوعيدَ في قولك: سأنتقم منك.

سوفَ: كالسِّين، وأوسع زماناً منها عند البصريّين؛ لأن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم. وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥].

قال أبو حَيّان: وإنما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في (لسيدحرج)، ثم طرد الباقي.

قال ابن بابِشاذ[1]: والغالب على (سوف) استعمالها في الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالها في الوعد، وقد تستعمل (سوف) في الوعد، والسين في الوعيد.

سواء: تكون بمعنى (مستوٍ) فتقصَر مع الكسر، نحو: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]. وتمدّ مع الفتح، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. وبمعنى الوسط، فيمد مع الفتح، نحو: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [الصافات: ٥٥].

وبمعنى التَّمام فكذلك، نحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصلت: ١٠]؛ أي: تماماً.

ويجوز أن يكون منه: ﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾ [ص: ٢٢].

ولم ترد في القرآن بمعنى غير. وقيل: وردت، وجعل منه في «**البرهان**»: ﴿فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [المائدة: ١٢]، وهو وهمٌ، وأحسن منه قول الكلبي في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨]: إنَّها استثنائية، والمستثنى محذوف، أي: مكاناً سوى هذا المكان، حكاه الكرماني في «**عجائبه**»[2] قال: وفيه بُعْدٌ، لأنها لا تستعمل غير مُضافة.

ساء: فعل للذم لا يتصرَّف.

سبحان: مصدر بمعنى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلى مفرد ظاهر، نحو: ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]. ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ﴾ [الإسراء: ١]. أو مضمر، نحو: ﴿سُبْحَٰنَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ﴾ [البقرة: ٣٢]. وهو مما أُمِيت فعله.

---

(١) ابن بَابِشَاذ: طاهر بن أحمد، مصري، تعلم في العراق، وبرع في العربية (ت: ٤٦٩ هـ). «حسن المحاضرة» ١/ ٣٠٦.

(٢) «عجائب التأويل» ١/ ٧١٩ سورة طه: ٥٨.

وفي «**العجائب**»[١] للكرمانيّ: من الغريب ما ذكره المفضَّل أنه مصدر (سبّح) إذا رفع صوته بالدعاء والذِّكْر. وأنشد:

قبّح الإله وُجُوهَ تَغْلِبَ كلَّمَا ... سَبَّحَ الحَجِيجُ وكَبَّرُوا إهْلالا

أخرج ابن أبي حاتم[٢] عن ابن عباس في قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ قال: تنزيه الله نفسَه عن السوءِ.

ظنّ: أصله للاعتقاد الراجح، كقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَّآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣٠]. وقد تستعمل بمعنى اليقين، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦].

أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن مجاهد قال: كُلُّ ظن في القرآن يقين؛ وهذا مشكلٌ بكثير من الآيات لم تستعمل فيها بمعنى اليقين، كالآية الأولى.

وقال الزركشي في «**البرهان**»[٣]: الفرق بينهما في القرآن ضابطان:

أحدهما: أنه حيث وجد الظَّنّ محموداً مثاباً عليه فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعَّداً عليه بالعقاب فهو الشك.

والثاني: أن كلّ ظَنٍّ يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك، نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾ [الفتح: ١٢]. وكل ظن يتصل به (أنَّ) المشدَّدة فهو يقين، كقوله: ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٠]، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾ [القيامة: ٢٨]. وقرئ: (وأيقن أنه الفراق) والمعنى في ذلك: أنَّ المشدَّدة للتأكيد فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها فدخلت في الشك، ولهذا دخلت الأولى في العلم، نحو: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ [الأنفال: ٦٦].

والثانيةُ في الحُسْبَان، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

ذكر ذلك الراغبُ في «تفسيره»، وأورد على هذا الضابط: ﴿وَظَنُّوٓا۟ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٨].

وأُجيبَ بأنها هنا اتَّصلت بالاسم، وهو ﴿مَلْجَأً﴾، وفي الأمثلة السابقة اتَّصلت بالفعل. ذكره في «**البرهان**»[٤] قال: فتمسَّكْ بهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

وقال ابن الأنباري: قال ثعلب: العرب تجعل الظنَّ علماً وشكًّا وكِذْباً: فإن قامت براهين العلم، فكانت أكبرَ من براهين الشكّ، فالظنُّ يقين. وإن اعتدلت براهين اليقين وبراهين الشكّ، فالظنّ شكّ. وإن زادت براهين الشكّ على براهين اليقين، فالظنّ كذب؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ [الجاثية: ٢٤] أراد: يكذبون. انتهى.

---

(١) «عجائب التأويل» ١/ ٦٢٠ أول سورة الإسراء، وفيه: والغريب: ما سبق أنه من «شَبَحَ» إذا رفع صوته. قال الشاعر:

قبح الإله وجوه تغلب كلما ... شبح الحجيج وكبروا إهلالاَ

والبيت لجرير وهو في ديوانه ١/ ٥٢ وقال شارحه: الشَّبحُ: رفع الأيدي بالدعاء، والإهلال: رفع الصوت.

(٢) في «تفسيره» ١/ ٨١ (٣٤٤) البقرة: ٣٢.

(٣) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦.

(٤) «البرهان...» ٤/ ١٣٨ النوع ٤٦.

عـــلـــى : حرف جرٍّ له معانٍ:

أشهرها: الاستعلاء حِسًّا أو معنًى، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]. ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ [الرحمن: ٢٦]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾ [الشعراء: ١٤].

ثانيها: للمصاحبة كمع، نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧]، أي: مع حُبّه. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦].

ثالثها: للابتداء كَمِنْ، نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢]، أي: من الناس. ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾ [المؤمنون: ٥ ـ ٦]، أي: منهم، بدليل: «**احفظ عورتك إلا من زوجتك**». [حسن: أحمد: ٢٠٠٣٤، وأبو داود: ٤٠١٧، والترمذي: ٢٧٦٩].

رابعها: التعليل كاللام، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته إيَّاكم.

خامسها: الظرفية كفي، نحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]، أي: في حين. ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، أي: في زمن ملكه.

سادسها: معنى الباء، نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، أي: بأن، كما قرأ أُبيّ.

فائدة: هي في نحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَىِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨] بمعنى الإضافة والإسناد؛ أي: أَضِفْ توكُّلَكَ وأسنده إليه، كذا قيل، **وعندي** أنها فيه بمعنى باء الاستعانة. وفي نحو: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢] لتأكيد التّفضل لا الإيجاب والاستحقاق، وكذا في نحو: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٦] لتأكيد المجازاة.

قال بعضهم: وإذا ذكرت النعمة في الغالب مع الحمد لم تقترن بعلى، وإذا أُريدَتِ النعمة أُتيَ بها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبُه، قال: «**الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات**». وإذا رأى ما يكره قال: «**الحمد لله على كل حال**» [ابن ماجه: ٣٨٠٣].

تنبيه: ترد (على) اسماً ـ فيما ذكره الأخفش ـ إذا كان مجرورها وفاعلُ متعلقها ضميرَيْنِ لمسمّى واحد، نحو: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]، لما تقدمت الإشارة إليه في «إلى». وتَرِدُ فعلاً من العلوّ، ومنه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [القصص: ٤].

عـــــن : حرف جرٍّ له معانٍ:

أشهرها: المجاوزة، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣]، أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل، نحو: ﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾ [التوبة: ١١٤]، أي: لأجل موعدة. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِىٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]، أي: لقولك.

رابعها: بمعنى على، نحو: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨]، أي: عليها.

خامسها: بمعنى مِنْ، نحو: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [التوبة: ١٠٤]، أي: منهم؛ بدليل: ﴿فَنُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧].

سادسها: بمعنى بعد، نحو: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣]. بدليل أَنَّ في آية أُخرى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩]، أي: حالة بعد حالة.

تنبيه: تَرِدُ اسماً إذا دخل عليها (مِنْ). وجعل منه ابن هشام[1]: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧]، قال: فتقدَّر معطوفة على مجرور (مِنْ) لا على (مِنْ) ومجرورها.

عسى: فعل جامد لا يتصرَّف، ومِن ثَمَّ ادعى قوم أنه حرف.

ومعناه التَّرجِّي في المحبوب والإشفاق في المكروه، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦].

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدُّنوّ، نحو: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢].

وقال الكسائي: كلُّ ما في القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحَّد كالآية السابقة، ووجَّه على معنى: عَسَى الأمر أن يكون كذا. وما كان على الاستفهام فإنه يجمع، نحو: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]. قال أبو عُبيدة: معناه هل عرفتم ذلك، وهل أُخْبِرتموه؟

وأخرج ابنُ أبي حاتم والبَيْهَقيّ وغيرُهما عن ابن عباس قال: كلُّ عسى في القرآن فهي واجبةٌ.

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وقال ابن الأنباريّ: عسى في القرآن واجبة إلَّا في موضعين:

أحدهما: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ۚ﴾ [الإسراء: ٨] يعني بني النَّضير، فما رحمهم الله، بل قاتلهم رسولُ الله ﷺ، وأوقَع عليهم العقوبةَ.

والثاني: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا﴾ [التحريم: ٥]، فلم يقع التبديل.

وأبطل بعضُهم الاستثناء، وعَمَّم القاعدة؛ لأنَّ الرحمة كانت مشروطة بأَلَّا يعودوا، كما قال: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨]، وقد عادوا، فوجب عليهم العذاب، والتَّبديل مشروطاً بأَن يُطَلِّق ولَمْ يُطَلِّق، فلا يجب.

وفي «**الكشاف**»[2]: في سورة التحريم: ﴿عَسَىٰ﴾ إطماع من الله تعالى لعباده، وفيه وجهان:

أحدهما: أن يكون ما جرتْ به عادةُ الجبابرة من الإجابة بلعلَّ وعسَى، ووقوع ذلك منهم موقعَ القَطْعِ والبَتِّ.

---

(١) في «المغني» ص ١٩٩ ولفظه: ويحتمله عندي...

(٢) «الكشاف» ٤/ ١٣٠ سورة التحريم: ٨.

والثاني: أن يكون جِيءَ به تعليماً للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفي «**البرهان**»[١]: «عَسَى» و«لعلَّ» من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين؛ لأن الخَلْق هم الذين يَعرِض لهم الشُّكوك والظنونُ، والبارئ منزَّه عن ذلك. والوجه في استعمال هذه الألفاظ: أن الأمور الممكنة لـمَّا كان الخَلْقُ يشكُّون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحَّة صارت لها نسبتان: نسبةٌ إلى الله تسمَّى نسبةَ قَطْعٍ ويقين، ونسبةٌ إلى المخلوقين تسمَّى نسبةَ شكّ وظنٍّ، فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارةً بلفظ القطع بحسب ما هي عليه عند الله تعالى، نحو: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤]، وتارة بلفظ الشكّ بحسب ما هي عليه عند الخلق، نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٢]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤]، وقد عَلِمَ الله ـ حالَ إرسالهما ـ ما يفضي إليه حالُ فرعون؛ لكن وَرَدَ اللَّفظُ بصورة ما يختلج في نفس موسى وهارون من الرَّجاء والطمع. ولـمَّا نزل القرآن بلغة العرب جاء على مذاهبهم في ذلك، والعرب قد تخرج الكلام المتيقَّن في صورة المشكوك لأغراض.

وقال ابن الدَّهان[٢]: (عسى) فعل ماضي اللفظ والمعنى، لأنه طَمَعٌ قد حصَل في شيء مستقبل.

وقال قوم: ماضي اللفظ مستقبَلُ المعنى؛ لأنه إخبارٌ عن طمع يريد أن يقع.

تنبيه: وردت في القرآن على وجهين:

أحدهما: رافعة لاسم صريح بعده فعل مضارع مقرون بأن، والأشهر في إعرابها حينئذ أنها فعل ماض ناقص عاملٌ عَمَلَ كان. فالمرفوع اسمها وما بعده الخبرُ. وقيل: متعدٍّ بمنزلة (قارَب) معنًى وعملاً، أو قاصرٌ بمنزلة: قَرُب من أن يفعل، وحُذِف الجارّ توسعاً؛ وهو رأي سيبويه والمبرّد. وقيل: قاصر بمنزلة قَرُب، وأن يفعل بدل اشتمال من فاعلها.

الثاني: أن يقع بعدها أن والفعل؛ فالمفهوم من كلامهم أنها حينئذ تامَّة. وقال ابن مالك: عِنْدِي أنَّها ناقصة أبداً، وأنْ وَصِلتُها سدّت مسدّ الجزءين كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢].

عـنـد: ظرف مكان تُستعمل في الحضور والقُرْب؛ سواء كانا حسِّيَّين؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠]، ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥]، أو معنويَّيْن، نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [ص: ٤٧]. ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [آل عمران: ١٦٩]. ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١] فالمراد بهذه الآيات قُرْب التشريفِ، ورِفعةُ المنزلة.

---

(١) «البرهان» ٤/ ١٤٠ النوع ٤٦.

(٢) ابن الدهان: سعيد بن المبارك، بغدادي عالم باللغة والأدب، ألّف في التفسير واللغة والأدب (ت: ٥٦٩ هـ). «وفيات الأعيان» ١/ ٢٠٩.

ولا تستعمل إلاَّ ظرفاً أو مجرورة بـ: مِنْ خاصة، نحو: ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٨٩].

وتُعاقِبها **لَدى ولَدُن**، نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨]. ﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾ [يوسف: ٢٥]. ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤].

وقد اجتمعَتا في قوله: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف: ٦٥].

ولو جِيء فيهما بـ: عند أو لَدُنْ صحّ، لكن تُرك دفعاً للتكرار، وإنما حَسُن تكرار (لدى) في: ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾، لتباعد ما بينهما.

وتفارق عند ولَدى لَدُن من **ستة أوجه**:

١ ـ فعند ولدَى: تصلُح في محل ابتداء غاية وغيرها؛ ولا يصلح لَدُن إلاَّ في ابتداء غاية.

٢ ـ وعند ولدى: يكونان فضلةً، نحو: ﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]. ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٦٢]، ولدُن لا تكون فضلة.

٣ ـ وجرُّ لدُن بمِن أكثرُ من نصبها، حتى إنها لم تجئ في القرآن منصوبة، وجرُّ عند كثيرٌ، وجرّ لدى ممتنعٌ.

٤ ـ وعنْد ولَدَى يُعرَبان، ولدُن مبنية في لغة الأكثرين.

٥ ـ ولَدُن قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

٦ ـ وقال الراغب[1]: لَدُنْ أَخصُّ من عِنْد وأَبلغُ، لأنه يَدُل على ابتداء نهاية الفعل. انتهى.

و(عِنْدَ) أمكن من (لَدُنْ) من وجهين: أنها تكون ظرفاً للأعيان والمعاني، بخلاف لدن. و(عند) تستعمل في الحاضر والغائب، ولا تستعمل (لَدُنْ) إلاَّ في الحاضر، ذكرهما ابن الشَّجَريّ وغيره.

غـــيـــر: اسمٌ ملازمٌ للإضافة والإبهام، فلا تتعرَّف ما لم تقع بين ضِدَّين، ومن ثَمَّ جاز وصفُ المعرفة بها في قوله: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

والأصل أن تكون وصفاً للنكرة، نحو: ﴿فَنَعْمَلَ غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣].

وتقع حالاً إن صلح موضعها (لا) واستثناءً إن صلح موضعها (إلاَّ)، فتعرب بإعراب الاسم التالي (إلاَّ) في ذلك الكلام.

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] بالرفع على أنها صفة ﴿ٱلْقَٰعِدُونَ﴾. أو استثناء أو بدل، على حَدّ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: ٦٦]، وبالنَّصب على الاستثناء، وبالجرِّ خارج السَّبْع، صفة للمؤمنين.

وفي «**المفردات**» للراغب[2]: غير: تقال على أوجه:

---

(١) «مفردات ألفاظ القرآن» مادة: لدن.

(٢) مادة: غير.

الأول: أن تكون للنفي المجرَّد من غير إثبات معنى به، نحو مررت برجلٍ غيرِ قائم، أي: لا قائم، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾ [القصص: ٥٠]، ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ [الزخرف: ١٨].

الثاني: بمعنى (إلا) فيستثنى بها، وتوصف به النكرةُ، نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [الأعراف: ٨٥]. ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتها، نحو: الماء إذا كان حارًّا غيرُه إذا كان بارداً. ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ [النساء: ٥٦].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذاتٍ، نحو: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [الأنعام: ٩٣]. ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام: ١٦٤]. ﴿ائْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾ [يونس: ١٥]. ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]. انتهى.

الفاء: ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:

أحدها: الترتيب، معنويًّا كان، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. أو ذِكْريًّا، وهو عطفُ مفصَّل على مجمَل، نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة: ٣٦]. ﴿سَأَلُوا مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]. وأنكره ـ أي: الترتيب ـ الفراءُ، واحتج بقوله: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤].

وأُجيبَ بأن المعنى: أردْنا إهلاكَها.

ثانيها: التَّعقيب، وهو في كل شيء بحسَبه، وبذلك ينفصل عن التراخي في نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾ [المؤمنون: ١٤].

ثالثها: السببيَّة غالباً، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]. ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]. ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢ ـ ٥٤].

وقد تجيء لمجرد الترتيب، نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦ ـ ٢٧]. ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُۥ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]. ﴿فَالزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ﴿٣﴾ فَالتَّٰلِيَٰتِ﴾ [الصافات: ٢ ـ ٣].

الوجه الثاني: أن تكون لمجرد السببيَّة من غير عطف، نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ الْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ﴾ [الكوثر: ١ ـ ٢]؛ إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

[الوجه] الثالث: أن تكون رابطةً للجواب حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً:

بأن كان جملة اسمية، نحو: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ [المائدة: ١١٨]، ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧].

أو فعلية فعلها جامد، نحو: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّيٓ أَن يُؤْتِيَنِ﴾ [الكهف: ٣٩ ـ ٤٠]، ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ﴿وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾ [النساء: ٣٨].

أو إنشائيّ، نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾ [آل عمران: ٣١]، ﴿فَإِن شَهِدُوا۟ فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠].

واجتمعت الاسمية والإنشائية في قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَآءٍ مَّعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠].

أو ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧].

أو مقرون بحرف استقبال، نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران: ١١٥].

وكما تربط الجواب بشرطه تربط شبه الجواب بشبه الشرط، نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلى قوله: ﴿فَبَشِّرْهُم﴾ [آل عمران: ٢١].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وحمل عليه الزَّجّاج: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [ص: ٥٧]. ورُدَّ بأن الخبر: ﴿حَمِيمٌ﴾ [ص: ٥٧]. وما بينهما معترض.

وخرَّج عليه الفارسيّ: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، وغيره: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ كِتَٰبٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُوا۟﴾ [البقرة: ٨٩].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرج عليه: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] بالرفع.

فـــي: حرف جر له معانٍ:

أشهرُها: الظرفية، مكاناً أو زماناً، نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ۝٣ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢ ـ ٤] حقيقةً كالآية، أو مجازاً، نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]. ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]، ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأعراف: ٦٠].

ثانيها: المصاحبة كمع، نحو: ﴿ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي: معهم. ﴿فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ﴾ [النمل: ١٢].

ثالثها: التعليل، نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ﴾ [النور: ١٤] أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، أي: عليها.

خامسها: معنى الباء، نحو: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، أي: بسببه.

سادسها: معنى إلى، نحو: ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩]، أي: إليها.

سابعها: معنى من، نحو: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ [النحل: ٨٩]، أي: منهم، بدليل الآية الأخرى.

ثامنها: معنى عن، نحو: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾ [الإسراء: ٧٢]، أي: عنها وعن محاسنها.

تاسعها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق، نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨].

عاشرها: التوكيد وهي الزائدة، نحو: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾ [هود: ٤١]، أي: اركبوها.

قـــــد: حرف مختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ المثبت، المجرَّد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ماضياً كان أو مضارعاً. ولها معانٍ:

الأول: التحقيق مع الماضي، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩].

وهي في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل: إنَّ واللام في الاسمية المجاب بها في إفادة التوكيد.

الثاني: والتقريب مع الماضي أيضاً، تقرّبه من الحال، تقول: قام زيد، فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد؛ فإن قلت: قد قام، اختصَّ بالقريب.

قال النحاة: وانبنَى على إفادتها ذلك أحكامٌ:

منها: منع دخولها على ليس وعسى ونعم وبئس، لأنهنَّ للحال، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصلٌ، ولأنهنَّ لا يفدن الزمان.

ومنها: وجوب دخولها على الماضي الواقع حالاً: إما ظاهرةً، نحو: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِن دِيَٰرِنَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، أو مقدَّرة، نحو: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥]، ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠].

وخالف في ذلك الكوفيُّون والأخفش، وقالوا: لا تحتاج لذلك، لكثرة وقوعه حالاً بدون (قد).

وقال السيد الجرجاني[1] وشيخُنا العلامة الكافِيَجيّ: ما قاله البصريُّون غلط، سببه اشتباه لفظ الحال عليهم، فإنَّ الحال الذي تقرّبه (قد) حالُ الزمان، والحال المبيّن للهيئة حال الصفات، وهما متغايران في المعنى.

المعنى الثالث: التقليل مع المضارع. قال في «**المغني**»[2]: وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل نحو: (قد يصدق الكذوب). وتقليل متعلقه، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٤]، أي: إن ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته تعالى. قال: وزعم بعضُهم أنها في هذه الآية ونحوها للتحقيق. انتهى.

وممن قال بذلك الزمخشريُّ، قال: إنها أدخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد.

الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره. وخرَّج عليه الزمخشري[3] قوله: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] قال: أي: رُبَّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية.

---

(١) الجُرْجَاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، من أئمة اللغة، واضع أصول البلاغة (ت: ٤٧١ هـ). «مرآة الجنان» ٣/ ١٠١.

(٢) «المغني» ص ٢٣٠.

(٣) في «تفسيره» ١/ ٣٤٢ سورة البقرة: ١٤٤.

الخامس: التوقّع، نحو: (قد يقدم الغائب) لمن يَتوقع قدومه وينتظره، و(قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة مُنتظرون ذلك. وحمل عليه بعضهم: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَٰدِلُكَ﴾ [المجادلة: ١]؛ لأنها كانت تتوقع إجابة الله لدعائها.

الكاف: حرف جرّ، له معانٍ:

أشهرها: التشبيه، نحو: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾ [الرحمن: ٢٤].

والتعليل: نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا﴾ [البقرة: ١٥١]. قال الأخفش: أي: لأجل إرسالنا فيكم رسولاً منكم ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ﴾ [البقرة: ١٥٢]. ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، أي: لأجل هدايته إياكم. ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، أي: أعجب لعدم فلاحهم. ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف: ١٣٨].

والتوكيد: وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ولو كانت غير زائدة لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بهذا الكلام نفيُه.

قال ابن جني: وإنما زيدت لتوكيد نفي المِثْل؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً.

وقال الراغب[(١)]: إنما جمع بين الكاف والمثل لتأكيد النفي، تنبيهاً على أنه لا يصح استعمال المِثل ولا الكاف، فنفَى بـ(ليْس) الأمرين جميعاً.

وقال ابن فورك: ليست زائدة، والمعنى: ليس مثل مثله شيء، وإذا نفيت التماثل عن المثل، فلا مثل لله في الحقيقة.

وقال الشيخ عِزّ الدين بن عبد السلام: مِثْل تطلق ويراد بها الذات، كقولك: مثلك لا يفعل هذا، أي: أنت لا تفعله. كما قال:

ولم أقل مثلك أعني به ... سواكَ يا فرداً بلا مُشْبِهِ

وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟﴾ [البقرة: ١٣٧]، أي: بالذي آمنتم به إياه؛ لأن إيمانهم لا مثل له، فالتقدير في الآية: ليس كذاته شيء.

وقال الراغب[(٢)]: المِثْل هنا بمعنى الصفة، ومعناه: ليس كصفته صفة؛ تنبيهاً على أنَّه وإن كان وصف بكثير ممَّا وُصف به البشر، فليس تلك الصفات له على حسب ما تستعمل في البشر، ولله المثل الأعلى.

تنبيه: ترد الكاف اسماً بمعنى (مثل) فتكون في محلّ إعراب ويعود عليها الضمير.

قال الزمخشري[(٣)] في قوله تعالى: ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٤٩]: إنَّ الضمير في ﴿فِيهِ﴾ للكاف في ﴿كَهَيْـَٔةِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك الشيء المماثل، فيصير كسائر الطيور. انتهى.

---

(١) في «مفرداته» مادة: مثل.

(٢) في «مفرداته» مادة: مثل.

(٣) في «تفسيره» ١/ ٤٣١ آل عمران: ٤٩.

مسألة: الكاف في (ذلك)، أي: في اسم الإشارة، وفروعه ونحوه حرف خطاب لا محل له من الإعراب. وفي (إيَّاك) قيل: حرف، وقيل: اسم مضاف إليه. وفي (أرأيتك) قيل: حرف، وقيل: اسم في محل رفع، وقيل: نصب، والأوَّل أرجحُ.

كـــاد: فعل ناقص، أتى منه الماضي والمضارع فقط.

له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من أن، ومعناها قارب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتها إثبات للمقاربة، واشتهر على ألسنة كثير: أن نفيها إثبات وإثباتَها نفيٌ، فقولك: كاد زيد يفعل، معناه لم يفعل، بدليل: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [الإسراء: ٧٣]، وما كاد يفعل، معناه فَعَلَ، بدليل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

أخرج ابنُ أبي حاتم[1] من طريق الضحاك عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن كاد، وأكادُ، ويكادُ فإنه لا يكون أبداً.

وقيل: إنها تفيد الدَّلالة على وقوع الفعل بعُسر، وقيل: نفي الماضي إثبات، بدليل: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]. ونفي المضارع نفيٌ، بدليل: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [النور: ٤٠] مع أنه لم ير شيئاً.

والصحيح الأول: أنَّها كغيرها، نفيُها نفي وإثباتُها إثبات، فمعنى كاد يفعل: قارب الفعل ولم يفعل، وما كاد يفعل: ما قارب الفعل فضلاً عن أن يفعل، فنفْيُ الفِعل لازم من نفي المقاربة عَقْلاً.

وأما آية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ فهو إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنَّهم كانوا أولاً بُعداء من ذبحها، وإثباتُ الفعل إنَّما فُهِم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وأما قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾ [الإسراء: ٧٤] مع أنه ﷺ لم يركن لا قليلاً ولا كثيراً، فإنه مفهوم من جهة أن ﴿لَوْلَا﴾ الامتناعية تقتضي ذلك.

فائدة: ترد كاد بمعنى أراد، ومنه: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾ [يوسف: ٧٦]، ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥]. وعكسه، كقوله: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧]، أي: يكاد.

كـــان: فعل ناقص متصرِّف، يرفع الاسم وينصب الخبر، ومعناه في الأصل المضيّ والانقطاع، نحو: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾ [التوبة: ٦٩]. وتأتي بمعنى الدوام والاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]. ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَٰلِمِينَ﴾ [الأنبياء: ٨١]، أي: لم يزل كذلك، وعلى هذا المعنى تتخرَّج جميع الصفات الذاتية المقترنة بكان.

قال أبو بكر الرازي: كان في القرآن على خمسة أوجه:

بمعنى الأزَل والأبد، كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٧].

بمعنى المضيّ المنقطع، وهو الأصل في معناها، نحو: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

---

(١) في «تفسيره» ١/ ١٤٣ (٧٤٢) البقرة: ٧١.

وبمعنى الحال، نحو: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

وبمعنى الاستقبال، نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧].

وبمعنى صار، نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]. انتهى.

قلت: أخرج ابنُ أبي حاتم[1] عن السُّدِّيّ: قال عمر بن الخطاب: لو شاء الله لقال: (أنتم) فكنَّا كلُّنا، ولكن قال: ﴿كُنتُمْ﴾ في خاصَّة أصحاب محمد.

وترد كان بمعنى ينبغي، نحو: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾ [النمل: ٦٠]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾ [النور: ١٦].

وبمعنى حضر أو وجد، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه: ﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١٢]، أي: بما يعملون.

كـــأَنَّ: بالتشديد، حرفٌ للتشبيه المؤكَّد؛ لأن الأكثر على أنه مركب من كاف التشبيه وأَنَّ المؤكدة.

والأصل في كأَنَّ زيداً أَسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، قُدِّم حرف التشبيه اهتماماً به، ففتحت همزة أَنَّ لدخول الجار.

قال حازم: وإنَّما تستعمل حيث يقوى الشبه، حتى يكاد الرائي يشكّ في أن المشبهَ هو المشبَّه به أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [النمل: ٤٢].

قيل: وتَرِدُ للظنِّ والشكّ فيما إذا كان خبرُها غيرَ جامد.

وقد تخفف، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾ [يونس: ١٢].

كـــأيِّـــنْ: اسم مركب: من كاف التشبيه وأيّ المنونة، للتكثير في العدد، نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِىٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وفيها لغات: منها (كائن) بوزن بائع، وقرأ بها ابنُ كثير حيث وقعتْ. وكَأْيٍّ بوزن كعب، وقرئ بها: (وكَأْيٍ من نبي قُتل).

وهي مبنية، لازمة الصدر ملازمة للإبهام، مفتقرة للتمييز، وتمييزها مجرور بـ: مِن غالباً، وقال ابن عصفور: لازماً.

كـــذا: لم ترد في القرآن إلاَّ للإشارة، نحو: ﴿أَهَٰكَذَا عَرْشُكِ﴾ [النمل: ٤٢].

---

(١) في «تفسيره» ٣/ ٧٣٢ (٣٩٧٠) آل عمران: ١١٠ .﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾.

كـــل : اسم موضوع لاستغراق أفراد المُنَكَّر المضاف هو إليه، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. والمعرَّف المجموع، نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]. ﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا﴾ [آل عمران: ٩٣]. وأجزاء المفرد المعرَّف، نحو: ﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾ [غافر: ٣٥] بإضافة ﴿قَلْبِ﴾ إلى ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، أي: على كل أجزائه، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون نعتاً لنكرة أو معرفة، فتدلّ على كماله، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظاً ومعنى، نحو: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]، أي: بسطاً كل البسط، أي: تامًّا. ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩].

ثانيها: أن تكون توكيداً لمعرفة، ففائدتها العموم، وتجب إضافتها إلى ضمير راجع للمؤكد، نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] وأجاز الفراء والزمخشري: قطعَها حينئذ عن الإضافة لفظاً، وخرَّج عليه قراءة بعضهم: (إنا كلاً فيها) [غافر: ٤٨].

ثالثها: ألا تكون تابعةً بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلى الظَّاهر وغير مضافة، نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]. ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [الفرقان: ٣٩].

وحيث أُضيفت إلى مُنكَّر: وجب في ضميرها مراعاة معناها، نحو: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ﴾ [القمر: ٥٢]. ﴿وَكُلَّ إِنسَـٰنٍ أَلْزَمْنَـٰهُ﴾ [الإسراء: ١٣]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾، ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ﴾ [الحج: ٢٧].

أو إلى مُعَرَّف: جاز مراعاة لفظها في الإفراد والتذكير، ومراعاة معناها، وقد اجتمعا في قوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَـٰنِ عَبْدًا ﴿٩٣﴾ لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ﴿٩٤﴾ وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾. [مريم ٩٣ ـ ٩٥].

أو قطعت: فكذلك، نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾ [العنكبوت: ٤٠]، ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، ﴿وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

وحيث وقعت في حَيّز النفي ـ بأَنْ تقدَّمت عليها أداته أو الفعل المنفيّ ـ فالنفي مُوَجَّهٌ إلى الشمول خاصة. ويفيد بمفهومه إثبات الفعل لبعض الأفراد.

وإن وقع النفي في حيزها فهو موجَّهٌ إلى كل فرد؛ هكذا ذكره البيانيون.

وقد أشكل على هذه القاعدة قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ [لقمان: ١٨]؛ إذ يقتضي إثبات الحبّ لمن فيه أحد الوصفين.

وأُجيب: بأن دلالة المفهوم إنما يعوَّل عليها عند عدم المُعَارِض، وهو هنا موجود، إذْ دلَّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقاً.

مسألة: تتَّصل (ما) بـ: كُل، نحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾ [البقرة: ٢٥]. وهي مصدرية، ولكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح، والمعنى: كلّ وقت، ولهذا تسمى (ما) هذه المصدريَّة الظرفية؛ أي: النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها؛ فكلٌّ مِنْ (كلما) منصوبٌ على الظرف لإضافته إلى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جوابٌ في المعنى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كلَّما) للتكرار، قال أبو حيان: وإنما ذلك من عموم (ما)؛ لأن الظرفية مرادٌ بها العموم، وكلٌّ أَكَّدَتْهُ.

كلا وكلتا: اسمان مفردان لفظاً، مثنَّيان معنىً، مضافان أبداً ـ لفظاً ومعنًى ـ إلى كلمة واحدة معرَّفة دالّة على اثنين[(١)].

قال الراغب[(٢)]: وهما في التثنية كـ: كلّ في الجمع، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣]، ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

كَـــلَّا[(٣)]: مركَّبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شُدِّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفْع توهم بقاء معنى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثرون: حرفٌ معناه الرَّدْع والزَّجر، لا معنى لها عندهم إلَّا ذلك؛ حتى إنَّهُم يجيزون أبداً الوقف عليها والابتداء بما بعدها؛ وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كَلَّا» في سورة فاحكم بأنها مكيَّة؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثر ما نزل بمكَّة؛ لأن أكثر العُتوّ كان بها.

قال ابن هشام[(٤)]: وفيه نظر؛ لأنه لا يظهر معنى الزَّجْر في نحو: ﴿مَا شَآءَ رَكَّبَكَ كَلَّا﴾ [الانفطار: ٨ ـ ٩]، ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٦ كَلَّآ﴾ [المطففين: ٦ ـ ٧]، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ۝١٩ كَلَّا﴾ [القيامة: ١٩ ـ ٢٠]، وقولُهُم: انْتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في أيّ صورة شاء الله، وبالبعث، وعن العجلة بالقرآن، تعسُّفٌ؛ إذ لم تتقدم في الأولين حكاية نفي ذلك عن أحدٍ، ولطول الفصل في الثالثة بين كَلَّا وذكر العجلة. وأيضاً فإن أَوَّل ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق، ثم نزل: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ﴾ [العلق: ٦]، فجاءت في افتتاح الكلام.

ورأى آخرون أنَّ معنى الردع والزَّجْر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا معنى ثانياً يصحُّ عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها.

ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى:

فقال الكسائي: تكون بمعنى حقًّا.

---

(١) انظر «المغني» ص ٢٦٨.
(٢) في «مفرداته» مادة: كلا.
(٣) انظر «المغني» ص ٢٤٩.
(٤) في «المغني» ص ٢٤٩.

وقال أبو حاتم[١]: بمعنى ألَا الاستفتاحية، قال أبو حيان: ولم يسبقه إلى ذلك أحدٌ، وتابعة جماعة؛ منهم الزَّجاج.

وقال النَّضر بن شُمَيل: حرف جواب بمنزلة إيْ، وَنَعم، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثر: ٣٢].

وقال الفراء وابن سَعْدان[٢]: بمعنى سوف، وحكاه أبو حيان في «تذكرته».

قال مكيٌّ: وإذا كان بمعنى حقًّا فهي اسم، وقرئ: ﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢] بالتنوين، ووُجِّه بأنَّه مصدر «كَلَّ» إذا أعيا؛ أي: كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أوْ من الكلِّ وهو الثِّقل؛ أي: حملوا كَلًّا.

وجوز الزمخشريّ كونه حرفَ ردعٍ نُوِّنَ، كما في ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾ [الإنسان: ٤].

وردَّه أبو حيان بأنَّ ذلك إنما صح في: ﴿سَلَٰسِلَا۠﴾؛ لأنه اسم أصله التنوين، فرُجع به إلى أصله للتناسب.

قال ابن هشام[٣]: وليس التوجيه منحصراً عند الزمخشري في ذلك، بل جوز كون التنوين بدلاً من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية. ثم إنه وُصِل بنية الوقْف.

كـــــم: اسم مبني لازم الصدر، مبهَم، مفتقِر إلى التمييز. وترد استفهامية ولم تقع في القرآن، وخبرية بمعنى كثير.

وإنما تقع غالباً في مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [النجم: ٢٦]. ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ [الأعراف: ٤]. ﴿وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ﴾ [الأنبياء: ١١].

وعن الكسائي أن أصلها (كما) فحذفت الألف مثل بمَ ولمَ، وحكاه الزجاج، وردَّه: بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم[٤].

كـــــي: حرف له معنيان:

أحدهما: التعليل، نحو: ﴿كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ﴾ [الحشر: ٧].

والثاني: معنى أن المصدرية، نحو: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد: ٢٣]، لصحة حلول (أنْ) مَحلَّها، ولأنها لو كانت حرفَ تعليل لم يدخل عليها حرفُ تعليل[٥].

كيف[٦]: اسم يَرِدُ على وجهين:

الشرط: وخرج عليه: ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [المائدة: ٦٤]، ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾

---

(١) أبو حاتم: سهل بن محمد السِّجِسْتاني، من علماء اللغة والشعر (ت: ٢٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ٢/ ٥٨.

(٢) ابن سعدان: محمد بن سعدان، كوفي، نحوي، عالم بالقراءات (ت: ٢٣١ هـ). «بغية الوعاة» ٤٥، و«تاريخ بغداد» ٥/ ٣٢٤.

(٣) في «المغني» ص ٢٥٢.

(٤) «المغني» ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٥) «المغني» ص ٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٦) انظر «المغني» ص ٢٧١.

[آل عمران: ٦]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [الروم: ٤٨]. وجوابها في ذلك كلِّه محذوف لدلالة ما قبلها.

والاستفهام: وهو الغالب، ويستفهم بها عن حال الشيء لا عن ذاته. قال الراغب: وإنما يُسأَلُ بها عما يصح أن يقال فيه: شبيه وغير شبيه، ولهذا لا يصحّ أن يقال في الله: كيف. قال: وكلَّما أخبر الله بلفظ ﴿كَيْفَ﴾ عن نفسه فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٨]، ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا﴾ [آل عمران: ٨٦].

الـــلام: أربعة أقسام: جارّة وناصبة، وجازمة، ومُهْمَلة غيرُ عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، وأما قراءة بعضهم: (الحمد لُله) فالضمة عارضة للإتْباع، مفتوحة مع الضمير إلا الياء. ولها معانٍ:

الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنًى وذاتٍ، نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾، ﴿لَهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا خِزْىٌ﴾ [البقرة: ١١٤].

والاختصاص، نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١].

والمِلْك، نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

والتعليل، نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]، أي: وإنه من أجل حبّ المال لبخيل. ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية [آل عمران: ٨١] في قراءة حمزة[1]، أي: لأجل إيتائي إياكم بعضَ الكتاب والحكمة، ثم لمجيء محمد ﷺ ﴿مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ﴾ [آل عمران: ٨١]؛ فما: مصدرية، واللام تعليلية. وقوله: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾، وتعلقها بـ﴿يعبدوا﴾، وقيل بما قبله، أي: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ۝ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾. ورجّح بأنهما في مصحف أُبيّ سورة واحدة.

وموافقة (إلى) نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾، ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

و(**علـى**): نحـو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٩]، ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢]، ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]، ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]، ﴿لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ﴾ [الرعد: ٢٥]، أي: عليهم، كما قال الشافعيّ.

و(**فـي**) نحـو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى﴾ [الفجر: ٢٤]، أي: في حياتي. وقيل: هي فيها للتعليل؛ أي: لأجل حياتي في الآخرة.

و(**عند**) كقراءة الجَحْدَريّ: (بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم) [ق: ٥][2].

---

(١) قرأ حمزة: (لِمَا) مكسورة اللام، وقرأ الباقون (لَمَا) مفتوحة اللام. «السبعة» لابن مجاهد ٢١٣.

(٢) القراءة المتواترة (لَمّا)، والشاذة كقراءة الجحدري (لِمَا).

و(بعد) نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ﴾ [الإسراء: ٧٨].

و(عن) نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: عنهم وفي حقِّهم. لا أنَّهم خاطبوا به المؤمنين، وإلاَّ لقيل: (ما سبقتمونا).

والتبليغ، وهي الجارَّة لاسمِ السامع لقول أو ما في معناه كالإذْن[1].

والصيرورة وتسمى لام العاقبة، نحو: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾ [القصص: ٨]. فهذا عاقبة التقاطهم لا علَّته؛ إذ هي التبنيّ. ومنع قوم ذلك وقالوا: هي للتعليل مجازاً؛ لأنَّ كونه عدوًّا لما كان ناشئاً عن الالتقاط ـ وإن لم يكن غرضاً لهم ـ نُزِّلَ منزلَة الغَرَض على طريق المجاز.

وقال أبو حيّان: الذي عندي أنها للتعليل حقيقة، وأنهم التقطوه ليكون لهم عدوًّا؛ وذلك على حذف مضاف تقديره (لمخافة أن يكون) كقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْۗ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ أي: كراهة أن تضلّوا. انتهى.

والتأكيد: وهي الزائدة، أو المقوّية للعامل الضعيف لِفرعيَّة أو تأخير، نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]، ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، ﴿وَكُنَّا لِحُكۡمِهِمۡ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

والتبيين للفاعل أو المفعول، نحو: ﴿فَتَعۡسٗا لَّهُمۡ﴾ [محمد: ٨]، ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]، ﴿هَيۡتَ لَكَۚ﴾ [يوسف: ٢٣].

والناصبة: هي لام التعليل. وادَّعى الكوفيون النصب بها، وقال غيرهم: بأن مقدَّرةً في محلّ جرّ باللام.

والجازمة: وهي لام الطلب، وحركتها الكسر، وسُلَيم تفتحُها، وإسكانها بعد الواو والفاء أكثرُ من تحريكها، نحو: ﴿فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لِي وَلۡيُؤۡمِنُواْ بِي﴾ [البقرة: ١٨٦]. وقد تسكَّن بعد ثُمّ، نحو: ﴿ثُمَّ لۡيَقۡضُواْ﴾ [الحج: ٢٩]. وسواء كان الطلب أمراً، نحو: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف: ٧٧].

وكذا لو خرجت إلى الخبر، نحو: ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [مريم: ٧٥]. ﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢].

أو التهديد، نحو: ﴿وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩].

وجزمُها فعلَ الغائب كثيرٌ، نحو: ﴿فَلۡتَقُمۡ طَآئِفَةٞ مِّنۡهُم مَّعَكَ وَلۡيَأۡخُذُوٓاْ أَسۡلِحَتَهُمۡۖ فَإِذَا سَجَدُواْ فَلۡيَكُونُواْ مِن وَرَآئِكُمۡ وَلۡتَأۡتِ طَآئِفَةٌ أُخۡرَىٰ لَمۡ يُصَلُّواْ فَلۡيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]. وفعلَ المخاطبِ قليلٌ، ومنه: (فبذلك فلتفرحوا) [يونس: ٥٨] في قراءة التاء[2]، وفعلَ المتكلم أقلُّ، ومنه: ﴿وَلۡنَحۡمِلۡ خَطَٰيَٰكُمۡ﴾ [العنكبوت: ١٢].

---

(١) نحو: قلتُ له، وأذنتُ له، وفسَّرتُ له.

(٢) قراءة التاء والياء متواترتان.

وغير العاملة أربع[١]:

لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقُوها في باب (إنَّ) عن صدْر الجملة، كراهةَ توالي مؤكّدين. وتخليص المضارع للحال.

وتدخل في المبتدأ، نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ [الحشر: ١٣].

وفي خبر (إنَّ) نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]. واسمها المؤخر، نحو: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ۝١٢ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: ١٢ ـ ١٣].

واللام الزائدة في خبر (أنَّ) المفتوحة، كقراءة سعيد بن جُبير: (إلا أنهم ليأكلون الطعام) [الفرقان: ٢٠] ، والمفعول، كقوله: ﴿يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾ [الحج: ١٣].

ولام الجواب للقسم أو (لو) أو (لولا) نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]، ﴿لَوْ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١].

واللام الموطِّئة، وتسمى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط، للإيذان بأنَّ الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُواْ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ ٱلْأَدْبَٰرَ﴾ [الحشر: ١٢]. وخُرِّج عليها قوله تعالى: ﴿لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ﴾ [آل عمران: ٨١].

لا[٢]: على أوجه:

الوجه الأول: أن تكون نافية، وهي أنواع:

أحدها: أن تعمل عمل (إنَّ) وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذ تبرئة، وإنما يظهر نَصْبُها إذا كان اسمها مضافاً أو شبهة، وإلَّا فيركب معها، نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢]. فإن تكررت جاز التركيب والرفع، نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ﴿لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ [الطور: ٢٣].

ثانيها: أن تعمل عمل ليس، نحو: ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس: ٦١].

ثالثها ورابعها: أن تكون عاطفة أو جوابية، ولم يقعا في القرآن.

خامسها: أن تكون على غير ذلك؛ فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدْرُها معرفةٌ أو نكرة ولم تعمل فيها، أو فعلاً ماضياً، لفظاً أو تقديراً، وجب تكرارها، نحو: ﴿لَا ٱلشَّمْسُ يَنۢبَغِى لَهَآ أَن تُدْرِكَ ٱلْقَمَرَ وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾ [يس: ٤٠]، ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [الصافات: ٤٧]، ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. أو مضارعاً، لم يجب، نحو: ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ﴾ [النساء: ١٤٨]، ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣].

---

(١) «المغني» ص ٣٠٠.

(٢) «المغني» ص ٣١٣.

وتعترض (لا) هذه بين الناصب والمنصوب، نحو: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٦٥]، والجازم والمجزوم، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب التَّرك، فتختص بالمضارع، وتقتضي جزمه واستقباله، سواء كان نهياً، نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي﴾ [الممتحنة: ١]، ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨]، ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أو دعاءً، نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

الوجه الثالث: التأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، ﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾ [طه: ٩٢ ـ ٩٣]، ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، أي: ليعلموا. قال ابن جني: «لا» هنا مؤكدة، قائمةٌ مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

واختلف في قوله: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: ١].

فقيل: زائدة، وفائدتها مع التوكيد التمهيدُ لنفي الجواب، والتقدير: (لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى). ومثله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾ [النساء: ٦٥]. ويؤيده قراءة (لأُقسم).

وقيل: نافية لما تقدم عندهم من إنكار البعث، فقيل لهم: ليس الأمر كذلك، ثم استؤنف القسم.

قالوا: وإنما صحَّ ذلك؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة، ولهذا يذكر الشيء في سورة وجوابه في سورة، نحو: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ [الحجر: ٦]. و: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ [القلم: ٢].

وقيل: مَنْفِيُّها أُقْسِم، على أنه إخبار لا إنشاء، واختاره الزمخشري. قال: والمعنى في ذلك أنه لا يقسم بالشيء إلَّا إعظاماً له؛ بدليل ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٥ ـ ٧٦]، فكأنه قيل: إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام؛ أي: إنه يستحق إعظاماً فوق ذلك.

واختلف في قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا﴾ [الأنعام: ١٥١] فقيل: لا نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة. وفي قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٥] فقيل: زائدة، وقيل: نافية، والمعنى: يمتنع عدم رجوعهم إلى الآخرة.

تنبيه: ترد (لا) اسماً بمعنى غير، فيظهر إعرابها فيما بعدها، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]. ﴿لَّا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة: ٣٣]، ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [البقرة: ٦٨].

فائدة: قد تحذف ألفها، وخرَّج عليه ابنُ جني: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾[1] [الأنفال: ٢٥].

---

(١) قال ابن هشام: ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر (لا) في قراءة الجماعة زائدة، لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك. «المغني» ص ٣٣٤.

لات[١]: اختلف فيها:

فقال قوم: فعل ماض بمعنى نقص.

وقيل: أصلها ليس، تحركت الياء فقلبت ألفاً، لانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان (لا) النافية زيدت عليها (التاء) لتأنيث الكلمة، وحركت لالتقاء الساكنين. وعليه الجمهور.

وقيل: هي لا النافية والتاء زائدة في أول الحين، واستدلَّ له أبو عُبيدة بأنه وجدها في مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط.

واختُلف في عملها:

فقال الأخفش: لا تعمل شيئاً، فإن تلاها مرفوع فمبتدأ وخبر، أو منصوب فبفعل محذوف، فقوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] بالرفع؛ أي: كائن لهم. وبالنصب؛ أي: لا أرى حين مناص.

وقيل: تعمل عمل إنّ.

وقال الجمهور: تعمل عمل ليس، وعلى كلّ قول لا يُذكر بعدها إلَّا أحد المعمولين، ولا تعمل إلَّا في لفظ الحين، قيل: أو ما رادفه.

قال الفرَّاء: وقد تستعمل حرفَ جر لأسماء الزمان خاصَّة، وخرج عليها قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ﴾ بالجر.

لا جـــرم: وردت في القرآن في خمسة مواضع متلوّة بأنَّ واسمها[٢]، ولم يجئ بعدها فعل.

واختلف فيها: فقيل (لا) نافية لما تقدَّم، و(جرم) فعل معناه حق، و(أنَّ) مع ما في حَيّزه في موضع رفع.

وقيل: زائدة، وجرم معناه كسب؛ أي: كسب لهم عملهم الندامة، وما في حيزها في موضع نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبتا، وصار معناهما حقًّا.

وقيل: معناهما لا بدَّ، وما بعدها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

لـكـنَّ[٣]: مشددة النون: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك. وفُسِّر بأَن تَنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مخالف لما بعدها أو مناقض له، نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَـٰنُ وَلَـٰكِنَّ ٱلشَّيَـٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد ترد للتوكيد مجرداً عن الاستدراك، قاله صاحب «البسيط»[٤]. وفسّر الاستدراك برفع ما تُوُهِّم

---

(١) «المغني» ص ٣٣٤.

(٢) والمواضع هي في [هود: ٢٢]، و[النحل: ٢٤ ـ ٦٣ ـ ١١٠] و[غافر: ٤٣].

(٣) «المغني» ص ٣٨٣.

(٤) هو ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي بن العلج الإشبيلي، من نحاة الأندلس في القرن السابع.

ثبوتُه، نحو: ما زيد شجاعاً، لكنه كريم، لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان. فنفْيُ أحدِهما يُوهم نَفْيَ الآخر.

ومثل التوكيد، بنحو: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ، فأكدت ما أفادتْه (لو) من الامتناع.

واختار ابن عصفور أنَّها لهما معاً؛ وهو المختار، كما أن كأنَّ للتشبيه المؤكَّد، ولهذا قال بعضهم: إنها مركبة من (لكنْ أنَّ) فطرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين.

لـكـنْ[1]: مخففة، ضربان:

أحدهما: مخفّفة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لمجرد إفادة الاستدراك. وليست عاطفة، لاقترانها بالعاطف في قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦].

والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضاً للاستدراك، نحو: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء: ١٦٦]، ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ﴾ [التوبة: ٨٨]. ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٩٨].

لَدَى ولَدُن[2]: تقدمتا في عند.

لـعـلّ[3]: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معانٍ:

أشهرها: التوقُّع، وهو الترجّي في المحبوب، نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والإشفاقُ في المكروه، نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، وذكر التَّنوخيُّ أنها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخُرِّج عليه: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

الثالث: الاستفهام، وخرّج عليه: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: ٣]. ولذا علّق: ﴿تَدْرِى﴾.

قال في «**البرهان**»[4]: وحكى البغوي عن الواقديّ: أنَّ جميع ما في القرآن من (لعل) فإنها للتعليل، إلاَّ قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩]، فإنَّها للتشبيه، قال: وكونها للتشبيه غريبٌ لم يذكره النُّحاة، ووقع في «**صحيح البخاري**»[5] في قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ أن لعل للتشبيه، وذكر غيره أنه للرجاء المحض، وهو بالنسبة إليهم. انتهى.

قلتُ: أخرج ابنُ أبي حاتم من طريق السُّدي، عن أبي مالك قال: (لعلكم) في القرآن بمعنى (كي) غير آيةٍ في الشعراء ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ يعني كأنكم تخلدون.

وأخرج عن قتادة قال: كان في بعض القراءة: «وتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ كأنَّكمْ خالِدُونَ».

لـــــم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾، والنصب بها لغة، حكاها اللِّحْيَاني، وخرّج عليها قراءة: (ألم نشرح).

---

(١) «المغني» ص ٣٨٥.
(٢) «المغني» ص ٢٠٧.
(٣) «المغني» ص ٣٧٧.
(٤) ٤/ ٣٣٩ النوع ٤٧.
(٥) بعد حديث (٤٧٦٧).

لـــمَّـــا : على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف جزم، فتختصّ بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضياً كـ(لم). لكن يفترقان من أوجه:

أنها لا تقترن بأداة شرط، ونفيها مستمرٌّ إلى الحال وقريب منه، ومُتوقع ثبوته، قال ابن مالك في: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨]: المعنى لم يذوقوه، وذوقُه لهم متوقَّع، وقال الزمخشري[١] في: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]: ما في (لمَّا) من معنى التوقع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ.

وأن نفيها آكدُ من نفي لم، فهي لنفي (قد فعل) ولَمْ لنفي (فعل). ولهذا قال الزمخشريّ في «**الفائق**» تبعاً لابن جني: إنها مركبة من (لم) و(ما). وإنهم لما زادوا في الإثبات (قد) زادوا في النفي (ما).

وأن منفي (لما) جائز الحذف اختياراً، بخلاف (لم)، وهي أحسن ما يخرج عليه: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾ [هود: ١١١]، أي: لمَّا يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

قال ابن هشام[٢]: ولا أعرف وجهاً في الآية أشبَهَ من هذا، وإن كانت النفوس تستبعدُه، لأن مثله لم يقع في التنزيل، قال: والحقُّ ألَّا يستبعَد، ولكن الأَولى أن يقدّر: (لمَّا يُوفّوْا أعمالهم)، أي: إنهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها.

الثاني: أن تدخل على الماضي فتقتضي جملتين، وُجدت الثانية عند وجود الأولى، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧]. ويقال فيها: حرف وجود لوجود. وذهب جماعة إلى أنها حينئذ ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى إذ؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة.

وجواب هذه يكون ماضياً كما تقدَّم، وجملة اسمية بالفاء أو بإذا الفجائية، نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥].

وجوَّز ابنُ عصفور كونَه مضارعاً، نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤]، وأَوَّلَه غيرُهُ بـ(جادَلَنا).

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسمية والماضية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. بالتشديد، أي: (إلَّا). ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥].

لـــن[٣]: حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بها أبلغ من النفي بلا، فهي لتأكيد النفي، كما ذكره الزمخشري وابن الخبَّاز[٤]، حتى قال بعضهم: وإن منعه مكابرة، فهي لنفي (إني أفعل) و(لا) لنفي (أفعل) كما في (لم) و(لما).

---

(١) في «كشافه» ٥/ ٥٨٨ سورة الحجرات: ١٤. (٢) في «المغني» ص ٣٧١.

(٣) «المغني» ص ٣٧٣.

(٤) ابن الخَبَّاز: أحمد بن الحسين، نحوي ضرير من أهل الموصل (ت: ٦٣٩ هـ). «نكت الهميان» ٩٦، «بغية الوعاة» ١/ ٣٠٤.

قال بعضهم: العرب تنفِي المظنون بلن، والمشكوك بلا، ذكره ابن الزَّملكَانيّ في «التبيان».

وادَّعى الزمخشري أيضاً أنها لتأبيد النفي، كقوله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ﴿وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: ٢٤].

وقال ابن مالك: وحَملَه على ذلك اعتقادُه في: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: أن الله لا يُرى.

وردَّ غيرُه بأنَّها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها «اليوم» في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يصح التوقيت في: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذكرُ (الأبد) في: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكراراً، والأصل عدمه، واستفادة التأبيد في: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾ [الحج: ٧٣]، ونحوه من خارج.

ووافقه على إفادة التأبيد ابنُ عطية، وقال في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبداً ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أنَّ أهل الجنة يرونه. [البخاري: ٧٤٣٤، ومسلم: ١٤٣٤، وأحمد: ١٩١٩٠].

وعكس ابن الزملكانيّ مقالة الزمخشري، فقال: إن (لنْ) لنفي ما قَرُبَ، وعدم امتداد النفي، ولا يمتد معنى النفي، قال: وسِرُّ ذلك أنّ الألفاظ مشاكِلَةٌ للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يمكن امتداد الصوت بها، بخلاف النون، فطابَق كلّ لفظٍ معناه. قال: ولذلك أتى بـ(لن) حيث لم يرد به النفيُ مطلقاً، بل في الدنيا، حيث قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وبـ(لا) في قوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، حيث أريدَ نفيُ الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤية. انتهى.

قيل: وترِدُ (لن) للدعاء، وخرّج عليه: ﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ﴾ الآية [القصص: ١٧].

لـــــو: حرف شرط في المضيّ، يصرف المضارع إليه، بعكس (إن) الشرطية، واختلف في إفادتها الامتناع وكيفيَّة إفادتها إياه على أقوال:

أحدها: أنها لا تفيده بوجهٍ، ولا تدل على امتناع الشَّرط ولا امتناع الجواب، بل هي لمجرَّد ربطِ الجواب بالشَّرط، دالَّة على التعليق في الماضي. كما دلَّت (إنْ) على التعليق في المستقبل، ولم تدلّ بالإجماع على امتناعٍ ولا ثبوتٍ.

قال ابن هشام[1]: وهذا القول كإنكار الضروريات، إذْ فَهْمُ الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كلّ من سمع (لو فعل) فَهِمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا جاز استدراكه، فتقول: لو جاء زيد أكرمته، لكنه لم يجئ.

الثاني: وهو لسيبويه، قال: إنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، أي إنها تقتضي فِعلاً ماضياً كان يُتوقَّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقَّع غير واقع؛ فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبتُ لثبوته.

---

(١) في «المغني» ص ٣٣٨.

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحاة، ومشى عليه المعربون: أنها حرف امتناع لامتناع، أي يدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء.

واعترض بعدم امتناع الجواب في مواضعَ كثيرةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣]. فإن عدم النفاد عند فقدِ ما ذكر، والتولِّي عند عدم الإسماع أولى.

والرابع: وهو لابن مالك، أنَّها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه، من غير تعرض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو، محكومٌ بانتفائه وبكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل وقع لعَمْر قيامٌ آخرُ غيرُ اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرُّض لذلك. قال ابن هشام[1]: وهذه أجود العبارات.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم من طريق الضحاك، عن ابن عباس قال: كل شيء في القرآن (لو) فإنه لا يكون أبداً.

فائدة ثانية: تختص لو المذكورة بالفعل، وأما نحو: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فعلى تقديره.

قال الزمخشري: وإذا وقعت (أَنَّ) بعدها وجب كون خبرها فعلاً، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وردّهُ ابن الحاجب بآية: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [لقمان: ٢٧]، وقال: إنما ذاك إذا كان مشتقًّا، لا جامداً، ورده ابن مالك بقوله[2]:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ الفلاح ... أدركهُ مُلاعِبُ الرِّمَاح

قال ابن هشام[3]: وقد وجدت آية في التنزيل وقع فيها الخبر اسماً مشتقًّا، ولم يتنبه لها الزمخشري، كما لم يتنبه لآية لقمان، ولا ابن الحاجب، وإلاّ لما منع من ذلك، ولا ابن مالك، وإلاّ لما استدل بالشعر، وهي قوله: ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِي ٱلْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠]. ووجدت آيةً الخبرُ فيها ظرف [لغوٌ، وهي]: ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِّنَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الصافات: ١٦٨].

وردّ ذلك الزركشي في «**البرهان**»[4] وابن الدَّمَامِيني[5]: بأن لو في الآية الأولى للتمنِّي، والكلام في الامتناعية، وأعجب من ذلك أن مقالة الزمخشري سبقه إليها السِّيرافي، وهذا الاستدراك وما

---

(١) في «المغني» ص ٣٤٠.

(٢) قائل البيت: لبيد بن ربيعة وهو في «ديوانه» ٣٣٣، وملاعب الرماح يريد به: ملاعب الأسنة، عامر بن مالك وهو عمُّ الشاعر.

(٣) في «المغني» ص ٣٥٧.

(٤) «البرهان» ٤/ ٣١٨ النوع ٤٧.

(٥) ابن الدماميني: محمد بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالشريعة وفنون الأدب (ت: ٨٢٧ هـ). «الضوء اللامع» ٧/ ١٨٤، «شذرات الذهب» ٧/ ١٨١.

استدرك به منقول قديماً في شرح «**الإيضاح**» لابن الخبَّاز، لكن في غير مظنته، فقال في باب إن وأخواتها: قال السيرافيّ: لو أن زيداً أقام لأكرمته، لا يجوز: لو أن زَيْداً حاضر لأكرمته؛ لأنك لم تلفظ بفعل يسدُّ مسدَّ ذلك الفعلِ. هذا كلامه. وقد قال تعالى: ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ﴾، فأوقع خبرها صفة. ولهم أن يفرِّقوا بأن هذه للتمنِّي فأُجريت مجرى ليت، كما تقول: ليتهم بادون. انتهى كلامه.

وجواب (لو) إما مضارع منفي بـ(لم) أو ماض مُثبَت، أو منفي بـ(ما). والغالب على المثبت دخول اللام عليه، نحو: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: ٦٥]. ومن تجرده: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠]. والغالب على المنفي تجرده، نحو: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢].

فائدة ثالثة: قال الزمخشري: الفرق بين قولك: لو جاءني زيد لكسوتُه، ولو زيد جاءني لكسوته، ولو أن زيداً جاءني لكسوته:

أن القصد في الأوَّل مجرَّد ربط الفعلين، وتعليق أحدهما بصاحبه لا غير، من غير تعرُّض لمعنًى زائدٍ على التعلق الساذج.

وفي الثاني: انضمَّ إلى التعليق أحد معنيين؛ إما نفي الشك والشبهة، وأن المذكور مكسوٌّ لا محالة، وإما بيان أنه هو المختص بذلك دون غيره، وتخرَّج عليه آية: ﴿لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠].

وفي الثالث، مع ما في الثاني: زيادة التأكيد الذي تعطيه (أنَّ)، وإشعار بأنَّ زيداً كان حقه أن يجيء، وأنه بتركه المجيء قد أغفل حظه. ويخرج عليه ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، ونحوه.

فتأمَّلْ ذلك، وخرِّجْ عليه ما وقع في القرآن من أحد الثلاثة.

تنبيه: ترد (لَوْ) شرطية في المستقبل؛ وهي التي يصلح موضعها (إن) نحو: ﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

ومصدرية، وهي التي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ودَّ) ونحوه، نحو: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]، ﴿يَوَدُّ ٱلْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِى﴾ [المعارج: ١١]، أي: الرد والتعمير والافتداء.

وللتمني، وهي التي يصلح موضعها (ليت)، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾ [الشعراء: ١٠٢]. ولهذا نُصِبَ الفعل في جوابها[(١)].

وللتقليل، وخرّج عليه: ﴿وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥].

لــولا[(٢)]: على أوجه:

أحدها: أن تكون حرفَ امتناع لوجود، فتدخل على الجملة الاسمية، ويكون جوابها فعلاً مقروناً باللام إن كان مثبتاً، نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ﴾ [الصافات: ١٤٣ ـ ١٤٤]، ومجرداً

(١) والجواب في تتمة الآية: ﴿فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٢) «المغني» ص ٣٥٩.

منها إن كان منفيًّا، نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النور: ٢١]. وإن وَلِيَهَا ضميرٌ فحقه أن يكون ضمير رفع، نحو: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١].

الثاني: أن تكون بمعنى (هلَّا) فهي للتحضيض والعرض في المضارع أو ما في تأويله، نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦]. ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠]، وللتوبيخ والتنديم في الماضي، نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٢٨]، ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦]، ﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا۟﴾ [الأنعام: ٤٣]، ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾ [الواقعة: ٨٣]، ﴿فَلَوْلَآ إِن كُنتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴿٨٦﴾ تَرْجِعُونَهَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الواقعة: ٨٦ ـ ٨٧].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الهَرويُّ[(١)]، وجعل منه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ﴾، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. والظاهر أنَّها فيهما بمعنى (هلَّا).

الرابع: أن تكون للنفي، ذكره الهروي أيضاً، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨]، أي: فما آمنت قرية ـ أي: أهلها ـ عند مجيء العذاب فنفعها إيمانها. والجمهور لم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد في الآية التوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أُبي (فهلَّا). والاستثناء حينئذ منقطع.

فائدة: نُقل عن الخليل: أن جميع ما في القرآن من (لولا) فهي بمعنى (هلَّا) إلَّا: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]. وفيه نظر، لما تقدَّم من الآيات.

وكذا قوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: ٢٤] «لولا» فيه امتناعية، وجوابها محذوف، أي: لهمَّ بها، أو لَواقَعها.

وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]، وقوله: ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، أي: لأبدت به، في آيات أُخَر.

وقال ابن أبي حاتم: أنبأنا موسى الخطميّ، أنبأنا هارون بن أبي حاتم، أنبأنا عبد الرحمن بن حمَّاد، عن أسباط، عن السُّدِّي، عن أبي مالك، قال: كلّ ما في القرآن: (فلولا) فهو (فهلَّا) إلا حرفين: في يونس: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾ [يونس: ٩٨]، يقول: فما كانت قرية، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣].

وبهذا يتَّضح مراد الخليل، وهو أن مراده (لولا) المقترنة بالفاء.

لوما[(٢)]: بمنزلة (لولا)؛ قال تعالى: ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧]. وقال المالقي[(٣)]: لم ترد إلَّا للتحضيض.

---

(١) في «الأُزْهِية في علم الحروف» علي بن محمد الهروي ص ١٦٦ باب: مواضع لولا.

(٢) «المغني» ص ٣٦٤.

(٣) المالَقي: محمد بن الحسن، فقيه مالكي، سكن دمشق وبرع في العربية (ت: ٧٧١ هـ). «الدرر الكامنة» ٣/ ٤٢٤.

ليت[١] : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه التمنِّي، وقال التَّنوخيّ: إنها تفيد تأكيده.

ليس : فعل جامد، ومن ثَمَّ ادعى قوم حرفيّته، ومعناه: نفي مضمون الجملة في الحال ونفي غيره بالقرينة[٢].

وقيل: هي لنفي الحال وغيره؛ وقوَّاه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. فإنه نفي للمستقبل.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام المستغرق المراد به الجنس، كـ: «لا» التبرئة، وهو مما يُغفل عنه، وخرّج عليه: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [الغاشية: ٦].

ما[٣] : اسمية وحرفية:

فالاسمية: ترد موصولة بمعنى الذي، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، ويستوي فيها المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والغالب استعمالُها فيما لا يعلم، وقد تستعمل في العالم، نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [الشمس: ٥]، ﴿وَلَا أَنتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]، أي: اللهَ.

ويجوز في ضميرها مراعاةُ اللفظ والمعنى، واجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣]. وهذه معرفة، بخلاف الباقي.

واستفهامية: بمعنى أيّ شيء، ويُسأل بها عن أعيان ما لا يعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتهم، نحو: ﴿مَا هِيَ﴾ ﴿مَا لَوْنُهَا﴾ [البقرة: ٦٨ ـ ٦٩]، ﴿مَا وَلَّاهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ [طه: ١٧]، ﴿وَمَا الرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٦٠].

ولا يُسأل بها عن أعيان أُولي العلم، خلافاً لمن أجازه. وأما قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، فإنه قاله جهلاً، ولهذا أجابه موسى بالصفات.

ويجب حذف ألفها إذا جُرّت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، فرقاً بينها وبين الموصولة، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَاهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢]، ﴿بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥].

وشرطية: نحو: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: ٧]. وهذه منصوبة بالفعل بعدها.

وتعجبيّة، نحو: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، ﴿قُتِلَ الْإِنسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس: ١٧]. ولا ثالث لهما في القرآن إلاَّ في قراءة سعيد بن جبير: (ما أَغرَّك بربِّكَ الكَرِيمِ) ، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

---

(١) «المغني» ص ٣٧٥.
(٢) «المغني» ص ٣٨٦.
(٣) «المغني» ص ٣٩٠.

ونكرة موصوفة، نحو: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦]. ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾ [النساء: ٥٨]، أي: نعم شيئاً يعظكم به.

وغير موصوفة نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، أي: نعم شيئاً هي.

والحرفية: ترد مصدرية إما زمانية، نحو: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي: مدة استطاعتكم. أو غير زمانية، نحو: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ﴾ [السجدة: ١٤]، أي: بنسيانكم.

ونافية: إما عاملة عَمَل ليس، نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]، ولا رابع لها في القرآن.

أو غير عاملة، نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦].

قال ابن الحاجب: وهي لنفي الحال، ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنى التأكيد؛ لأنه جعلها في النفي جواباً لِـ: قد في الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنى التأكيد، فكذلك ما جعل جواباً لها.

وزائدة للتأكيد: إمَّا كافة، نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام: ١٩]، ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، ﴿كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [يونس: ٢٧]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحجر: ٢].

أو غير كافة، نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]، ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، ﴿مِّمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦].

قال الفارسيّ: جميع ما في القرآن من الشرط بعد (إمَّا) مؤكد بالنون لمشابهة فعل الشرط ـ بدخول ما للتأكيد ـ لفعل القسم من جهة أنَّ (ما) كاللام في القسم، لما فيها من التأكيد.

وقال أبو البقاء: زيادة (ما) مؤذنة بإرادة شدة التأكيد.

فائدة: حيث وقعت (ما) قبل (ليس) أو (لم) أو (لا)، أو بعد (إلَّا) فهي موصولة، نحو: ﴿مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق: ٥]، ﴿مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢].

وحيث وقعت بعد كاف التشبيه فهي مصدريَّة، وحيث وقعت بعد الباء فإنها تحتملهما، نحو: ﴿بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٢].

وحيث وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر، احتملت الموصولية والاستفهامية، نحو: ﴿وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٩]، ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨].

وحيث وقعت في القرآن قبل (إلَّا) فهي نافية، إلاَّ في ثلاثة عشر موضعاً:

﴿مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَن يَخَافَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، ﴿فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ﴾

[البقرة: ٢٣٧]، ﴿بِبَعْضِ مَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ﴾ [النساء: ١٩]، ﴿مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، ﴿وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾ [المائدة: ٣]، ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ﴾ [الأنعام: ٨٠]، ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا﴾ [الأنعام: ١١٩]، ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا﴾ في موضعي هود[١]، ﴿فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِى سُنۢبُلِهِۦٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [يوسف: ٤٧]، ﴿مَا قَدَّمْتُنَّ لَهُنَّ إِلَّا﴾ [يوسف: ٤٨]، ﴿وَإِذِ ٱعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الكهف: ١٦]، ﴿وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ [الحجر: ٨٥] حيث كان.

مـــاذا[٢]: ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون (ما) استفهاماً و(ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين في: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، في قراءة الرفع، أي: الذي ينفقونه العفوُ؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن يكون (ما) استفهاماً و(ذا) إشارة.

الثالث: أن تكون (ماذا) كلها استفهاماً على التركيب، وهو أرجح الوجهين في: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ في قراءة النصب، أي: ينفقون العفو.

الرابع: أن يكون (ماذا) كلها اسم جنس بمعنى شيء، أو موصولاً بمعنى الذي.

الخامس: أن تكون (ما) زائدة و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهاماً، و(ذا) زائدة، ويجوز أن تخرج عليه.

مـــتى[٣]: ترد استفهاماً عن الزمان، نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢١٤]، وشرطاً.

مَـــعَ[٤]: اسم، بدليل جرِّها بـ(مِن) في قراءة بعضهم: (هذا ذِكْرُ مِنْ مَعِي) [الأنبياء: ٢٤]؛ وهي فيها بمعنى (عند)، وأصلها لمكان الاجتماع أو وقته، نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ﴾ [يوسف: ٣٦]، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا﴾ [يوسف: ١٢]، ﴿لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦].

وقد يراد به مجرَّد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزَّمان، نحو: ﴿وَكُونُوا۟ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وأما نحو: ﴿إِنِّى مَعَكُمْ﴾ [المائدة: ١٢]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ [النحل: ١٢٨]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]؛ فالمراد به العلم والحفظ والمعونة مجازاً.

قال الراغب: والمضاف إليه لفظ (مع) هو المقصود، كالآيات المذكورة[٥].

---

(١) سورة هود: ١٠٧ ـ ١٠٨.
(٢) انظر «المغني» ص ٣٩٥.
(٣) «المغني» ص ٤٤٠.
(٤) «المغني» ص ٤٣٩.
(٥) الراغب في «مفرداته» مادة: مع. وفيه: هو المنصور.

مِـــــنْ : حرف جر، له معان:

أشهرها: ابتداء الغاية، مكاناً وزماناً وغيرهما، نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيْمَٰنَ﴾ [النمل: ٣٠].

والتبعيض، بأنه يسد (بعض) مسدّها، نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. وقرأ ابن مسعود: (بَعْضَ ما تحبون).

والتبيين، وكثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما). نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]، ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: ٣٠]، ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ﴾ [الكهف: ٣١].

والتعليل، نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾ [البقرة: ١٩].

والفصل ـ بالمهملة ـ وهي الداخلة على ثاني المتضادّين، نحو: ﴿يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾ [البقرة: ٢٢٠]. ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩].

والبدل: نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، أي: بدلها، ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزخرف: ٦٠].

وتنصيص العموم، نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. قال في «**الكشاف**»[1]: هو بمنزلة البناء [على الفتح] في: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ في إفادة معنى الاستغراق.

ومعنى الباء، نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ﴾ [الشورى: ٤٥]، أي: به.

وعَلَى، نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧] أي عليهم.

وفي، نحو: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩] أي فيه. وفي الشامل عن الشافعيّ: أن (مِنْ) في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ﴾ بمعنى (في) بدليل قوله: ﴿وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾ [النساء: ٩٢].

وعن: نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، أي: عنه.

وعند، نحو: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠]، أي: عند.

والتأكيد: وهي الزائدة في النفي أو النهي أو الاستفهام، نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِى خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣].

وأجازها قوم في الإيجاب، وخرَّجوا عليه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [الكهف: ٣١]، ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾ [النور: ٤٣]، ﴿يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾ [النور: ٣٠].

---

(١) ١/ ٤٣٥ آل عمران: ٦٢.

فائدة: أخرج ابن أبي حاتم[١] من طريق السّدّي، عن ابن عباس قال: لو أن إبراهيم حين دعا قال: «فاجعل أفئدةَ النَّاس تَهْوي إلَيْهِمْ» لازدحمت عليه اليهود والنصارى، ولكنه خصَّ حين قال: ﴿أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، فجعل ذلك للمؤمنين.

وأخرج عن مجاهد قال: لو قال إبراهيم: «فاجعل أفئدة الناس تهوي إليهم، لزاحمتْكم عليه الرومُ وفارس». وهذا صريح في فهم الصحابة والتابعين التبعيض من (من).

وقال بعضهم: حيث وقعت ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾ في خطاب المؤمنين لم تذكر معها (من)؛ كقوله في الأحزاب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١]، وفي الصفّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٠ ـ ١٢].

وقال في خطاب الكفار في سورة نوح [٤]: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾، وكذا في سورة إبراهيم، وفي سورة الأحقاف، وما ذاك إلاَّ للتفرقة بين الخطابين؛ لئلا يسوّي بين الفريقين في الوعد، ذكره في «**الكشاف**»[٢].

مَـــنْ[٣]: لا تقع إلاَّ اسماً، فتردُ موصولة، نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩].

وشرطية، نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

واستفهامية، نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا﴾ [يس: ٥٢].

ونكرة موصوفة: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨]؛ أي: فريق يقول.

وهي كـ(ما) في استوائها في المذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالها في العالم عكس (ما). ونُكْتته: أن (ما) أكثر وقوعاً في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر ممن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلَّت للقليل، للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واختصاص (مَنْ) بالعالَم و(ما) بغيره في الموصولتين دون الشرطيّتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل ولا يَدْخل على الأسماء.

مهما[٤]: اسم؛ لعود الضمير عليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. قال الزمخشريّ: عاد عليها ضمير (به) وضمير (بها) حملاً على اللَّفظ وعلى المعنى. وهي شرط لما لا يعقل غير الزمان، كالآية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثَمَّ قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، أُبدلت ألف الأولى هاء دفعاً للتكرار.

---

(١) في «تفسيره» ٧/ ٢٢٥٠ (١٢٢٩٥) إبراهيم: ٣٧.
(٢) «الكشاف» ٢/ ٣٦٩ إبراهيم: ١٠.
(٣) «المغني» ص ٤٣١.
(٤) «المغني» ص ٤٣٥.

النُّون[١] : على أوجه:

اسم، وهي ضمير النسوة، نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ﴾ [يوسف: ٣١].

وحرف، وهي نوعان: نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة، نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥]. ولم تقع الخفيفة في القرآن إلا في هذين الموضعين.

قلت: وثالث في قراءة شاذة، وهي: (فإذا جَاءَ وَعدُ الآخِرَةِ لَيَسُوءًا وُجُوهَكم) [الإسراء: ٧].

ورابع: في قراءة الحسن: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، ذكره ابن جني في «**المحتسَب**»[٢].

ونون الوقاية، وتلحق ياء المتكلم المنصوبة بفعل، نحو: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ [طه: ١٤]، ﴿لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف: ١٣]، أو حرف، نحو: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. والمجرورة بلدن، نحو: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، أو (مِنْ) أو (عَنْ)، نحو: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩].

التنوين: نون تثبت لفظاً لا خطًّا، وأقسامه كثيرة:

تنوين التمكين؛ وهو اللاحق للأسماء المعربة، نحو: ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام: ١٥٤]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا﴾ [هود: ٥٠]، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ [نوح: ١].

وتنوين التنكير؛ وهو اللاَّحق لأسماء الأفعال فرقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو التنوين اللاحق لأُفٍّ في قراءة من نوَّنه، و﴿هَيْهَاتَ﴾ في قراءة من نوّنها.

وتنوين المقابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو: ﴿مُسْلِمَٰتٍ مُّؤْمِنَٰتٍ قَٰنِتَٰتٍ تَٰٓئِبَٰتٍ عَٰبِدَٰتٍ سَٰٓئِحَٰتٍ﴾ [التحريم: ٥].

وتنوين العوض، إما في حرف آخر (مَفَاعِل) المعتل، نحو: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ﴾ [الفجر: ١ ـ ٢]، ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف: ٤١]. أو عن اسم مضاف إليه في: كلّ وبعض وأيٍّ، نحو: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. وعن الجملة المضاف إليها إذ، نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي: حين إذ بلغت الروحُ الحلقومَ. أو إذا ـ على ما تقدم عن شيخنا ومن نحا نحوه ـ نحو: ﴿وَإِنَّكُمْ إِذًا لَّمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ﴾ [الشعراء: ٤٢]، أي: إذا غلبتُم.

وتنوين الفواصل، الذي يسمَّى في غير القرآن الترنُّم بدلاً من حرف الإطلاق، ويكون في الاسم والفعل والحرف، وخرَّج عليه الزمخشري وغيره: (قواريراً) [الإنسان: ١٥]، (والليل إذا يسر) [الفجر: ٤]، (كلا سيكفرون) [مريم: ٨٢]، بتنوين الثَّلاثة.

نَعَمْ[٣] : حرف جواب، فيكون تصديقاً للمخبر ووعداً للطالب وإعلاماً للمستخبِر، وإبدال عينها حاء، وكسرها، وإتْباع النون لها في الكسر، لغات قرئ بها.

---

(١) «المغني» ص ٤٤٣.
(٢) «المحتسَب» ٢/ ٢٨٤.
(٣) «المغني» ص ٤٥١.

نِـعْـمَ : فعل لإنشاء المَدْح، لا يتصرف.

الْهاء[١] : اسم ضمير غائب، يستعمل في الجرِّ والنصب، نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَٰحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: ٣٧]. وحرف للغيبة، وهو اللاحق لِـ: إيّا. وللسكت، نحو ﴿مَا هِيَهْ﴾ [القارعة: ١٠]، ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٦]، ﴿سُلْطَٰنِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٩]، ﴿مَالِيَهْ﴾ [الحاقة: ٢٨]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وقرئ بها في أواخر آي الجمع ـ كما تقدَّم ـ وقفاً.

هـا[٢] : ترد اسم فعل بمعنى خُذ، ويجوز مدّ ألِفه فيتصرف حينئذ للمثنى والجمع، نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾ [الحاقة: ١٩].

واسماً ضميراً للمؤنث، نحو: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس: ٨].

وحرفَ تنبيه، فتدخل على الإشارة نحو: هؤلاء، ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. وها هنا؛ وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة، نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُو۟لَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]. وعلى نعت (أيّ) في النداء، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ويجوز في لغة أسد حذف ألف هذه وضمها إتْباعاً، وعليه قراءة: (أَيُّهُ الثَّقَلَانِ) [الرحمن: ٣١].

هـات : فعل أمر لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادَّعى بعضُهم أنه اسم فعل.

هـل[٣] : حرف استفهام يُطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط، ولا أن، ولا اسم بعده فعل غالباً، ولا عاطف. قال ابن سِيدَهْ[٤]: ولا يكون الفعل معها إلاَّ مستقبلاً، ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

وترِدُ بمعنى (قد) وبه فُسّر: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ﴾ [الإنسان: ١].

وبمعنى النفي، نحو: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. ومعانٍ أُخر ستأتي في مبحث الاستفهام.

هـلـمَّ : دعاء إلى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله (ها) و(لُمَّ) من قولك: لَمَمْتُ الشيء؛ أي: أصلحتُه، فحُذِفَ الألفُ وركب.

وقيل: أصله (هل أُمّ)، كأنه قيل: هل لك في كذا؟ أُمَّه؛ أي: اِقصِدْهُ، فركّبا.

ولغة الحجاز تركُه على حاله في التثنية والجمع، وبها ورد القرآن، ولغة تميم إلحاقه العلامات.

هـنـا : اسم يشار به للمكان القريب، نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ [المائدة: ٢٤].

---

(١) «المغني» ص ٤٥٤.
(٢) «المغني» ص ٤٥٥.
(٣) «المغني» ص ٤٥٦.
(٤) ابن سِيدَهْ: علي بن إسماعيل، إمام في اللغة وآدابها، أندلسي كفيف (ت: ٤٥٨ هـ). «لسان الميزان» ٤/ ٢٠٥، «وفيات الأعيان» ١/ ٣٤٢.

وتدخل عليه اللام والكاف فيكون للبعيد، نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١].

وقد يشار به للزمان اتساعاً، وخرَّج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨].

هيت: اسم فعل بمعنى أسرع وبادر، قال في «المحتسَب»[1]: وفيها لغات قرئ ببعضها: ﴿هَيْتَ﴾ [يوسف: ٢٣]، بفتح الهاء والتاء، و(هِيتَ) بكسر الهاء وفتح التاء، و(هَيْتِ) بفتح الهاء وكسر التاء، وَ(هَيْتُ) بفتح الهاء وضمّ التاء، وقرئ: (هِئْتُ) بوزن جئْتُ، وهو فعل بمعنى تهيَّأْت، وقرئ: (هُيِّئْتُ)، وهو فعل بمعنى أَصلِحْتُ.

هيهات: اسم فعل بمعنى (بَعُد). قال تعالى: ﴿۞ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦]. قال الزجاج: البعد لما توعدون، قيل: وهذا غلط أوقعه فيه اللاَّم، فإن تقديره بَعُدَ الأمرُ لما توعدون؛ أي: لأجله. وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

وفيها لغات، قرئ منها: بالفتح وبالضم وبالخفض، مع التنوين في الثلاثة وعدمه.

الواو[2]: جارة وناصبة، وغير عاملة.

فالجارة: واو القسم، نحو: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣].

والناصبة: واو (مع) فتنصب المفعول معه في رأي قوم، نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]. ولا ثاني له في القرآن. والمضارع في جواب النفي أو الطلب عند الكوفيين، نحو ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

واو الصرف عندهم، ومعناها: أن الفعل كان يقتضي إعراباً، فصرفته عنه إلى النصب، نحو: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠]. في قراءة النصب.

وغير العاملة: أنواع:

أحدها: واو العطف، وهي لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على مصاحبه، نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وعلى سابقه، نحو: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]. ولاحقه، نحو: ﴿يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: ٣].

وتفارق سائر حروف العطف في اقترانها بـ: إمَّا، نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]، وبـ(لا) بعد نفي، نحو: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، وبـ(لكن). نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

وتعطف العِقْدَ على النَّيِّفِ، والعامَّ على الخاصّ، وعكسه، نحو: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]، ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨]، والشيءَ على مرادفه، نحو: ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]، والمجرورَ على الجوار، نحو: ﴿بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦].

---

(١) «المحتسَب» ١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨.

(٢) «المغني» ص ٤٦٣.

وقيل: ترد بمعنى (أو)، وحَمَل عليه مالك: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ . . .﴾ [التوبة: ٦٠].

وللتعليل، وحمل عليه الخارْزَنْجي[1] الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف، نحو: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الحج: ٥]، ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ وَيَذَرُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٦] بالرفع، إذ لو كانت عاطفة لنصب ﴿وَنُقِرُّ﴾ وانجزم ما بعدها، ونصب ﴿وَأَجَلٌ﴾.

ثالثها: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية، نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ ۖ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤].

وزعم الزمخشري: أنها تدخل على الجملة الواقعة صفةً، لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولُصُوقها به، كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ﴾ [الكهف: ٢٢].

رابعها: واو الثمانية، ذكرها جماعة كالحريريّ وابن خالَويه والثعلبيّ[2]، وزعموا أن العرب إذا عَدُّوا يُدخلون الواو بعد السبعة، إيذاناً بأنها عدد تام، وأنَّ ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ﴾ [الكهف: ٢٢].

وقوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢]، لأنه الوصف الثامن.

وقوله: ﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَبْكَارًا﴾ [التحريم: ٥].

والصواب: عدم ثبوتها، وأنها في الجميع للعطف.

خامسها: الزائدة، وخرّج عليه واحدة من قوله: ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٣ ـ ١٠٤].

سادسها: واو ضمير الذكور في اسم أو فعل، نحو ﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [القصص: ٥٥]، ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١].

سابعها: واو علامة المذكرين في لغة طيّئ، وخرج عليه: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]. ﴿ثُمَّ عَمُوا۟ وَصَمُّوا۟ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ۚ﴾ [المائدة: ٧١].

ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها، كقراءة قُنبل: «وإليه النشورُ * وأمنتم» [الملك: ١٥ ـ ١٦]، ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٢٣].

---

(١) هو أحمد بن محمد البُشْتي، أديب خراسان في عصره (ت: ٣٤٨ هـ). «إنباه الرواة» ١/ ١٠٧.

(٢) عبارة «المغني»: واو الثمانية، ذكرها جماعةٌ من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي. ص ٤٧٤ هذا، والثعلبي هو أحمد بن محمد النيسابوري، عالم في العربية (ت: ٤٢٧ هـ). وابن خالويه: حسين بن أحمد، أخذ عن ابن دُريد، وكان على صلة بسيف الدولة (ت: ٣٧٠)، والحريري: القاسم بن علي، أديب بصري، صاحب المقامات (ت: ٥١٦ هـ).

وَيْـكَـأَنَّ : قال الكسائي: كلمة تندّم وتعجّب، وأصله (ويلك) والكاف ضمير مجرور.

وقال الأخفش: «ويْ» اسم فعل بمعنى أعجَب، والكاف حرف خطاب، و«أَنَّ» على إضمار اللام، والمعنى: أعجب لأن الله.

وقال الخليل: «وَيْ» وحدها، و«كأَنَّ» مستقلة للتحقيق لا للتشبيه.

وقال ابن الأنباري: يحتمل (وَيْ كأنه) ثلاثة أوجه: أن يكون «ويك» حرفاً، و«أنه» حرف، والمعنى (ألم تر). وأن تكون كذلك، والمعنى (ويلك). وأن تكون «وي» حرفاً للتعجب، و«كأنه» حرف، ووصِلا خَطًّا لكثرة الاستعمال، كما وصل: ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾ [طه: ٩٤].

ويـــــل : قال الأصمعيّ: «ويل» تقبيح، قال تعالى: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ [الأنبياء: ١٨].

وقد يوضع موضع التحسُّر والتفجُّع، نحو: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾ [الكهف: ٤٩]، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾ [المائدة: ٣١].

أخرج الحربيّ في «فوائده»: من طريق إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «ويحك!» فجزعت منها، فقال لي: «يا حميراء، إن ويحك، أو ويسك رحمة، فلا تجزعي منها؛ ولكن اجزعي من الويل»[(١)].

يـــا[(٢)] : حرف لنداء البعيد، حقيقة أو حكماً، وهي أكثر أحرفه استعمالاً، ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها، نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾ [نوح: ٢٨]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ولا ينادى اسم الله وأيُّها وأيتها إلاَّ بها.

قال الزمخشريّ: وتفيد التأكيد المؤذِن بأن الخطاب الذي يتلوه معتَنًى به جدًّا.

وترد للتنبيه، فتدخل على الفعل والحرف، نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾ [النمل: ٢٥]، ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

تنبيه: ها قد أتيت على شرح معاني الأدوات الواقعة في القرآن على وجه موجَز مفيدٍ، محصِّلٍ للمقصود منه، ولم أبسطه؛ لأن محلّ البسط والإطناب إنما هو تصانيفنا في فن العربية وكتبنا النحوية، والمقصود في جميع أنواع هذا الكتاب إنما هو ذكر القواعد والأصول، لا استيعاب الفروع والجزئيّات.

(١) ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٢ وفي سنده عبد الوهاب بن الضحاك: متروك، وقال الدارقطني: منكر الحديث.

(٢) «المغني» ص ٤٨٨.